

Distr.: General
1 June 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرسل إليكم تقرير حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، التي عُقدت يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في مؤسسة غرينتري في مانهاسست، نيويورك (انظر المرفق). وأعدّ التقرير النهائي وفقاً لقاعدة دار تشاتام هاوس للسرية وعلى مسؤولية البعثة الدائمة لفنلندا وحدها.

ونظراً للتعقيبات الإيجابية جداً التي ما فتئت تصلنا سنوياً من المشاركين، تظلّ حكومة فنلندا ملتزمة برعاية عقد حلقة العمل كمنااسبة سنوية. وتأمل حكومة فنلندا في أن يسهم التقرير في تحسين فهم ما يتسم به عمل المجلس من تعقيد.

وأرجو ممتناً، بالتالي، تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاي ساور

السفير

البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“: حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً

٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

مؤسسة غرينتري

مانهاست، نيويورك

نظمت حكومة فنلندا، بالتعاون مع كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا وشعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، وذلك يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

وعلى مر السنين، ما فتئت حلقات العمل السنوية تخدم غرضين أساسيين. وما برح الغرض الذي تأسست عليه حلقات العمل والذي يحافظ على الاستمرار في تنظيمها يتمثل في إعطاء الأعضاء المنتخبين حديثاً فهماً أعمق لديناميات مجلس الأمن وممارساته وإجراءاته وأساليب عمله حتى يكونوا قادرين على ”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“ عندما تبدأ فترة عضويتهم في المجلس في كانون الثاني/يناير التالي. وظهر غرض مكمل ثانٍ بمرور الوقت هو إتاحة فرصة لا مثيل لها للأعضاء الحاليين والجدد للتفكير في أعمال المجلس في إطار غير رسمي وتفاعلي. ولتعزيز تلك الأهداف، أجريت المحادثات وفقاً لقاء دار تشاتام لعدم الإسناد. وبالتالي، لا تحدد في هذا التقرير هوية المتكلمين باستثناء المتكلمين في العشاء الافتتاحي.

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تضمن العشاء الافتتاحي كلمة ترحيبية ألقاها كاي سوير، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، وكلمة رئيسية ألقاها كيفين رود، رئيس معهد السياسات التابع لجمعية آسيا ورئيس وزراء أستراليا السابق، وكلمة ألقاها بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وكلمة ختامية ألقاها فودي سيك، رئيس مجلس الأمن والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة.

وتضمّن برنامج اليوم الكامل، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعات مائدة مستديرة لتبادل الآراء بين جميع المشاركين بشأن المواضيع الثلاثة التالية:

- (أ) حالة مجلس الأمن في عام ٢٠١٦: تقييم الوضع واستشراف المستقبل (الجلسة الأولى)؛
- (ب) أساليب العمل والهيئات الفرعية (الجلسة الثانية)؛
- (ج) الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠١٦ (الجلسة الثالثة).

العشاء الافتتاحي

وصف السيد رود في كلمته الرئيسية عمل اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف التي يرأسها والنتائج التي توصلت إليها. وقال إن اللجنة تسعى إلى دراسة أداء منظومة الأمم المتحدة وتقييم مدى تجهيزها لمواجهة تحديات الحوكمة العالمية في القرن الحادي والعشرين. وأضاف قائلاً إن اللجنة تتناول

طاقفة واسعة من المجالات المواضيعية لعمل المنظمة وتجري مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتقدم في نهاية المطاف كلا من تقرير الرئيس، "الأمم المتحدة عام ٢٠٣٠: إعادة بناء النظام في عالم مجزأ"، وتقرير اللجنة، "التكاتف: النظام المتعدد الأطراف ومستقبله". ويتسم عمل اللجنة بأنه تشخيصي وتوجيهي في آن معا، حيث يحدد التحديات الكلية وكذلك المبادئ التنظيمية.

وأبرز السيد رود سلسلة من التحديات الكلية التي تواجه النظام الدولي، على النحو التالي:

(أ) أولا، هناك توافق آراء عالمي قوي بشأن الحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة أقوى، وليس أضعف. وهذا التوافق هو نتاج ديناميات القوى الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية الحالية، وتحديات العولمة، وتكاثر الجهات الفاعلة غير الرسمية، التي تعهد بعضها بتدمير المنظومة المشتركة بين الدول، وانتشار التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تكون مدمرة؛

(ب) ثانيا، هناك توافق آراء يتسم بنفس القدر من القوة على أن الأمم المتحدة، وإن كانت لم تنهر بعد، تواجه وضعاً حرجاً ويتعين دعمها على مستويات متعددة. وهناك أدلة متزايدة على أن الدول "تتصرف خارج إطار" منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مجموعة من المشاكل الحرجة. وما برح التشكيك يتزايد في الفعالية الوظيفية لوكالات رئيسية تابعة للأمم المتحدة؛

(ج) ثالثاً، من منظور تاريخي أطول مدى، ليس ثمة سبب قوي لتوقع أن الأمم المتحدة، أو أي مؤسسة أخرى، سوف تستمر إلى الأبد. وباتسام الكثير من التاريخ الإنساني بالفوضى، تمثل الأمم المتحدة خطاً أزرقاً رفيعاً بين الحضارة والهمجية وبين النظام والفوضى على صعيد العالم؛

(د) رابعاً، سوف تدعو الحاجة إلى بذل جهود نشطة ودؤوبة لإعادة تنشيط المؤسسة وإعادة تكوينها بهدف تجهيز الأمم المتحدة للتصدي لقائمة متزايدة من التحديات والمعضلات العالمية؛

(هـ) خامساً، يتعين على الدول الأعضاء، الكبيرة منها والصغيرة، بما فيها، على وجه الأهمية، الأعضاء الدائمون وغير الدائمين في مجلس الأمن، أن تقرر ما إذا كانت تريد نظاماً متعدد الأطراف يؤدي عمله بصورة صحيحة تماماً ويتسم بالفعالية. وإذا كان الأمر كذلك، يجب عليها أن تعترف به، وتدافع عنه، وتبدي استعدادها لإعادة تنشيطه وإعادة تكوينه؛

(و) سادساً، يطرح المسار الذي تأخذه سياسات قوى كبرى أسئلة حول مستقبل التوجه المؤسسي لليبرالية الجديدة والتحديات الجغرافية السياسية التي تتجاوز نطاق سيطرة الأمين العام.

وعرض السيد رود بعدئذ ١٠ مبادئ حُدِّدت في سياق عملية اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف، على النحو التالي:

(أ) المبدأ ١ - يتعين صياغة وتنفيذ عقيدة شاملة في مجال الوقاية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وينبغي أن تتوسع هذه العقيدة لتشمل السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمجالات الإنسانية. وسيكون لهذا التحول آثار كبيرة فيما يتعلق بالسبل التي تأخذها الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجالي تخطيط السياسات والشؤون السياسية؛

(ب) المبدأ ٢ - تحتاج الأمم المتحدة إلى عقيدة شاملة وجديدة في مجال الإنجاز قبل أن تغرق في بحر من التقارير التي تنتجها مجموعة متنوعة من الأفرقة الرفيعة المستوى واللجان المستقلة.

وكتابة التقارير يجب ألا تصبح بديلا عن العمل والإنجاز الفعالين والقابلين للقياس والخاضعين للمساءلة في الميدان؛

(ج) المبدأ ٣ - تحقيقا لهذه الغاية، يتعين إيلاء الأولوية إلى العمليات الميدانية على حساب المركز بصورة دائمة. وبناء على مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، يتعين اتباع نهج "فريق الأمم المتحدة" المتكامل تماما والمتعدد التخصصات للإنجاز في جميع أنحاء العالم؛

(د) المبدأ ٤ - على سبيل الأولوية الفورية، يتعين طرح مشكلة الصوامع المؤسسية في كل من المقر والميدان. وتقترح عملية اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف إعادة تشكيل واسعة النطاق على مستوى القيادة العليا في الأمانة العامة تحقيقا لذلك الغرض؛

(هـ) المبدأ ٥ - سيتطلب تحقيق الأهداف والغايات الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ جهدا مركزا على أعلى المستويات، سواء في الدول الأعضاء أو في الأمم المتحدة. ومرة أخرى، حدّدت اللجنة سلسلة من الخطوات التي يمكن أن تتخذها الهيئة العالمية لتعزيز تلك الأهداف المشتركة؛

(و) المبدأ ٦ - بدلا من محاولة القيام بكل شيء، ينبغي للأمم المتحدة أن تضع اتفاقا عالميا أكثر رسمية بين قطاعي التنمية العام والخاص لتيسير إجراء التقييمات المشتركة وتحديد أولويات الجهود الجماعية؛

(ز) المبدأ ٧ - يلزم وضع "خطة للسلام والأمن والتنمية" من جديد لتحقيق التكامل في عمل الأمم المتحدة القيم في جميع القطاعات؛

(ح) المبدأ ٨ - ينبغي إدماج المرأة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وبنبغي أن تتولى نصف جميع وظائف الإدارة في الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان، بحلول عام ٢٠٣٠؛

(ط) المبدأ ٩ - ينبغي معالجة البطالة الهيكلية للشباب باعتبارها أولوية عليا، بما في ذلك من خلال إنشاء الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمم المتحدة هيئة فرعية تسمى "هيئة الأمم المتحدة للشباب"؛

(ي) المبدأ ١٠ - بالنظر إلى القيود الشديدة على الميزانية، ينبغي أن يكون إصلاح اللجنة الخامسة للجمعية العامة مسألة ذات أولوية عالية.

وعقب الكلمة التي ألقاها السيد رود، أدلى الأمين العام بان كي - مون ببعض الملاحظات غير الرسمية. وشدد على أهمية العلاقة بين مجلس الأمن والأمين العام والقيمة التي تحملها مختلف الآليات، مثل مادب الغداء الشهرية، والمعتكف السنوي، والفرص المتاحة لتقديم الإحاطات، فيما يتعلق بتعزيز العمل المشترك.

وفي رأي الأمين العام، أحرز تقدم في صون السلام والأمن الدوليين خلال العقد الماضي. فقد اكتملت عملية حفظ السلام في تيمور - ليشتي بنجاح وأُهيئت عمليتا حفظ السلام في كوت ديفوار وليبيريا. وبسبب التدخلات في الوقت المناسب، حدث انتقال سلمي للسلطة في كل من بوركينا فاسو وغينيا. وقد أسفرت قمتا حفظ السلام ورؤساء الشرطة عن تعهدات هامة قطعها الدول الأعضاء. وعززت الشراكات مع المنظمات الإقليمية. وفي عدد من السبل، تولت المرأة أدوارا أكبر في مسائل السلام والأمن. وأضاف قائلا إن ثمة خطوات تتخذ حاليا لتنفيذ استنتاجات وتوصيات استعراضات حفظ السلام

وبناء السلام وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن خلال معالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ والتأثير المختلف للنزاع المسلح في النساء والأطفال، وسّع المجلس نطاق التفاهات التقليدية فيما يتعلق بالسلام والأمن بطرق إيجابية ومفيدة.

ومضى الأمين العام يقول إنه لا تزال هناك تحديات خطيرة بالرغم من ذلك. فعمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصحراء الغربية تواجه "أزمة قبول". ويتعين على المجلس إظهار الدعم القوي والثابت لما ينشره من بعثات وأفراد. ولا يزال منع الإيذاء والاستغلال الجنسين وحماية المدنيين من التحديات الرئيسية. وتستحق عمليات حفظ السلام الأدوات والموارد والولايات اللازمة لتحقيق النجاح. وأشار إلى أن قراره بالاستعاضة عن قائد قوة البعثة في جنوب السودان كان خلافياً وضرورياً على السواء.

وأشار الأمين العام إلى أن الانتقال من إدارة النزاعات إلى منع نشوبها سيتطلب زيادة الاستثمارات الكبيرة والمحددة الأهداف في مجال الدبلوماسية الوقائية. وسيتم ذلك بالفعالية الكبيرة جداً من حيث التكلفة. وبيعت التأييد الإجماعي الذي حظي به قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) المتعلق ببناء السلام ومنع تكرار النزاع على الأمل، لكن الاختلافات التي برزت في أحيان كثيرة جداً داخل المجلس بشأن الجمهورية العربية السورية واليمن امتدت إلى مسائل أخرى، موقعة آثاراً تصيب بالشلل في بعض الأحيان. وتتناول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦، جوانب هامة للوقاية، شأنها شأن اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهما يظهران كذلك أن البشرية لا تزال قادرة على العمل معاً بالرغم من المنظورات المتباينة. وتدعو الحاجة إلى تلك الروح لإلهام عمل المجلس، الذي يستطيع أن يقوم بالكثير لمساعدة الأمين العام المقبل على تحقيق أهدافه في مجال الوقاية.

وإذ ناشد الأمين العام أعضاء مجلس الأمن ألا يدعوا الاختلافات في مجال ما تمتد إلى مجالات أخرى، حذّر من ترك السعي إلى الإجماع يعرقل العمل الذي تشتد الحاجة إليه في الوقت المناسب. وينبغي عدم المساواة بين توافق الآراء والإجماع، لا سيما في حالات الحياة والموت. ولئن كان يمكن عرقلة القرارات المتعلقة بالمسائل غير الإجرائية باستخدام حق النقض، تتطلب البيانات الرئاسية والبيانات الصحفية إجماعاً مطلقاً. ومن غير المعقول أن تُقرّ القرارات بتسعة أصوات موافقة، في حين أنه يمكن عرقلة البيانات الصحفية بمعارضة أي عضو. وبغية تجنب الصمت بشأن المسائل البالغة الأهمية، ينبغي لأعضاء المجلس أن ينظروا في إجراء إصلاحات في تلك المسألة.

وخلال فترة المناقشة التي تلت ذلك، أجاب كل من الأمين العام والسيد رود على الأسئلة والتعليقات. وحدث تبادل للآراء بشأن السبل الكفيلة بزيادة عدد النساء في وظائف الأمم المتحدة سواء في المقر أو في الميدان، وسبل تعزيز المساواة داخل منظومة الأمم المتحدة، وكيفية تحسين نوعية وتدريب الوحدات المؤهّلة للمشاركة في عمليات حفظ السلام، وكيفية تعزيز أهمية الأمم المتحدة واستعادة رأس مالها السياسي، وكيفية إعاقة جدولته عدد كبير جداً من المناسبات الجانبية خلال الأسبوع الرفيع المستوى عند افتتاح الجمعية العامة، لإتاحة المزيد من التركيز على المسائل ذات الأولوية العالية.

وفي صباح اليوم التالي، عند افتتاح جلسات المائدة المستديرة لحلقة العمل، أدلى بملاحظات استهلاكية كل من هاسميك إيغيان، مديرة شعبة شؤون مجلس الأمن بإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، وإدوارد س. لاك من كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا.

الجلسة الأولى

حالة مجلس الأمن عام ٢٠١٦: تقييم الوضع واستشراف المستقبل

مدير الجلسة

السفير ماثيو رايكروفت

الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المعلقون

السفير عمرو أبو العطا

الممثل الدائم لمصر

السفير فرانسوا دولاتر

الممثل الدائم لفرنسا

السفير هايتاو وو

نائب الممثل الدائم للصين

تضمن جدول أعمال الجلسة الأولى الأسئلة التالية:

- ما هو مدى حسن اضطلاع المجلس بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين؟ وكيف تقيّمون أداءه في عام ٢٠١٦ في هذا الصدد مقارنة بعام ٢٠١٥ والأعوام السابقة؟ وما هي الحالات التي يؤدي فيها أداء جيدا نسبيا أو سيئا نسبيا. ولماذا؟
- وما هي أسس القياس التي ينبغي أن تستخدم لقياس مدى نجاح المجلس أو عدم نجاحه خلال العام الماضي؟ وهل تشعرون بالتفاؤل أم بالإحباط إزاء التوقعات بشأنه لعام ٢٠١٧؟ وفي أي الحالات والمسائل المواضيعية يحتمل إحداث أكبر فرق إيجابي ممكن في العام المقبل؟
- وفي هذه المرحلة، يطلب إلى المجلس معالجة مجموعة من التحديات التي تواجه السلام والأمن أوسع من أي وقت مضى على مدى العقود السبعة الماضية. فأى من التحديات التالية أثبت أنه الأكثر مشقة أو عسرا على التناول خلال العام الماضي: منع نشوب النزاعات، وصنع السلام وحل النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، والرقابة على الجزاءات، ومكافحة الإرهاب، والمساعدة الإنسانية، ومنع ارتكاب الفظائع، و/أو حماية المدنيين؟ وفي أي من هذه المجالات يمكن أن يحسّن المجلس أداءه في عام ٢٠١٧ وبعده؟ وما هي الخطوات المحددة التي يمكن اتخاذها لتعزيز قدرته وفعاليتها في بعض هذه المجالات؟

- وفي حلقات العمل التي نظمت مؤخرا في سلسلة حلقات ”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“، أشير إلى أن أعضاء المجلس لا يزالون يولون الاهتمام ويصلون إلى نتائج فيما يتعلق بمسائل عديدة بالرغم من أن خلافات حادة كانت واضحة فيما يتعلق بمسائل أخرى. ومع ذلك، هل ثمة ما يدعو إلى القلق من إمكانية أن يأخذ التوتر المتزايد في بعض أنحاء العالم، مثل منطقة الشرق الأوسط، في التأثير في فعالية المجلس وسمعته، وأن يعقد حالات وقضايا أخرى في الوقت نفسه؟ وكيف يمكن أن يساعد الأعضاء غير الدائمين في البحث عن أرضية مشتركة داخل المجلس في الأوقات العصيبة المشار إليها؟ وهل يرجح أن يواجه الأعضاء المنتخبون حديثا تحديات خاصة في هذا الصدد في عام ٢٠١٧؟
- ومنذ عدة سنوات، تشير القياسات الكمية إلى أن المجلس ما فتى يزيد من حصة وقته واهتمامه المخصصة للشرق الأوسط، في حين أن الحصة النسبية المخصصة لأفريقيا تنخفض بصورة معتدلة. ولكن الجزء المتعلق بأفريقيا من قراراته ونتائج عمله لا يزال مرتفعا نسبيا. فهل تعكس هذه الاتجاهات عمق وسعة التحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقتين، أو درجة صعوبة التوصل إلى توافق آراء بشأن المسائل المطروحة، أو عوامل أخرى؟ وضمن هاتين المنطقتين، أين تبدو أكبر الفرص لأن يقدم المجلس مساهمات إيجابية في عام ٢٠١٧؟ وأين قصرت الجهود التي بذلها في عام ٢٠١٦؟
- وفي حلقات العمل السابقة، كثيرا ما أكد المشاركون أهمية منع نشوب النزاعات، معربين في الوقت نفسه عن الأسف لكون المجلس غير مهيباً أو غير مستعد في كثير من الأحيان للدخول في عملية منع هيكلية أو عملي فعالة. فهل يشكل هذا الأمر ضعفا مستوطنا يعود إلى عوامل مؤسسية أو ضعفا يمكن أن يعالج وهو في طور العلاج؟ وكيف يمكن أن يحسّن المجلس الجهود التي يبذلها في مجال الوقاية في عام ٢٠١٧ وبعده؟ وهل وقر عمل المجلس في الحالة في بوروندي أي دروس للجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات في أماكن أخرى؟
- وبالمثل، يجري التأكيد بانتظام في حلقات العمل على قيمة العمل التعاوني مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، بالرغم من أن التصورات المتعلقة بالممارسة الفعلية تتسم بالاختلاف.
 - على سبيل المثال، في حلقة العمل التي عقدت عام ٢٠١٥، جرى التأكيد على أن تفاعلات المجلس مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تتسم بأنها رسمية وكتابية أكثر مما ينبغي. فهل لا يزال الوضع على نفس الحال، بالنظر إلى المرات العديدة التي تواصل فيها المجلس مع مجلس السلم والأمن، وقام بزيارة أفريقيا، وتناول التعاون مع الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦؟ وما هو مقدار التقدم المحرز فيما يتعلق بجدول أعمال التعاون الطموح الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦ (S/PRST/2016/8)؟
 - في عام ٢٠١٦، عقد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء جامعة الدول العربية اجتماعهم الاستشاري الأول، في القاهرة. وكان هناك أيضا إحاطة إعلامية قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واجتماعات رسمية وغير رسمية بشأن تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي. فما هي خطوات المتابعة، إن وجدت، التي يمكن توقعها

في عام ٢٠١٧؟ وهل هناك سبل يمكن أن يدعم بها المجلس الجهود الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالحالة ذات الصلة بأوكرانيا؟

- إلى جانب هذه المبادرات الفردية، هل ينبغي أن ينظر أعضاء مجلس الأمن في إجراء استعراض أكثر استراتيجية وعمومية لتفاعلاته مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية؟ ومتى وأين تؤدي أشكال التعاون هذه إلى إضافة قيمة؟ وكيف ولماذا؟ وأين تقصر في أدائها؟

- وفقا لوثيقة لمحة عامة عن ممارسات مجلس الأمن لعام ٢٠١٥، "واصل المجلس في عام ٢٠١٥ ممارسته المتمثلة في إدراج أحكام بشأن المسائل الشاملة، أي حماية المدنيين، والمرأة والسلام والأمن، والأطفال والنزاع المسلح، في قراراته المتعلقة بمجالات قطرية محددة أو إقليمية. وفي عام ٢٠١٥، تضمن ٧٩ في المائة من القرارات والبيانات الرئاسية المتعلقة بمجالات قطرية محددة أو إقليمية حكما أو أكثر بشأن حماية المدنيين، و ٥٩ في المائة منها حكما أو أكثر بشأن المرأة والسلام والأمن، و ٤٨ في المائة منها حكما أو أكثر بشأن الأطفال والنزاع المسلح". ومن ناحية معيارية، تشير هذه الأرقام إلى استعداد متزايد لإدراج صيغة بشأن حماية الإنسان في قرارات المجلس. ومما يقل وضوحا عن ذلك، ولا سيما عندما تُشرد أعداد كبيرة جدا من الناس قسرا، هو ما إذا كانت هذه الشواغل الشاملة قد ترجمت إلى نتائج عملية في الميدان. وكيف يمكن أن يبدأ المجلس في تضييق هذه الفجوة بين التوقعات والأداء خلال الأعوام القادمة؟ وعلى وجه التحديد، ما هي الإجراءات الإضافية التي يمكن القيام بها لتحقيق ما وعد به القرار (٢٠٠٠)؟

• ما هي الإجراءات الإضافية التي يمكن القيام بها لمعالجة حالات الطوارئ الإنسانية الحادة في الجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والسودان، والعراق، واليمن؟ وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة المجلس في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، ومالي؟ وما الذي جرى تعلمه في هذا الصدد من بعثات المجلس الثلاث إلى أفريقيا في عام ٢٠١٦؟ وما هي الخطوات التي يمكن أن يتخذها المجلس لتحسين توقعه لفظائع جماعية وشيكة واستجابته للعلامات التي تنبئ بوقوعها؟

• يتمثل أحد المجالات التي يُظهر فيها أعضاء المجلس تعاوننا كبيرا ومستمر في مكافحة الإرهاب. ومع استمرار تقدم الحملات الرامية إلى حرمان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات المسلحة من السيطرة على الأرض، من الممكن أن تصبح الأخطار التي تمثلها تلك التنظيمات أكثر انتشارا وأقل قابلية للتنبؤ بها. وفي ظل تلك الظروف، ما هو الشكل الذي يرحب أن يأخذه دور المجلس في مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف؟ وأين ستكمن مزاياه النسبية؟ وما هي التدابير الجديدة المحددة التي ينبغي أن ينظر فيها في عام ٢٠١٧ وبعده؟

- مع بروز أمن الفضاء الإلكتروني باعتباره شاغلا أمنيا عالميا، هل ثمة دور معياري أو عملي يتعين أن يقوم به المجلس في معالجة آثاره فيما يتعلق بالحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على السواء؟
- مع ارتفاع حدة التوترات المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هل هناك تدابير إضافية يمكن أن يضطلع بها المجلس في العام المقبل؟ وهل يمكن تشديد تنفيذ الجزاءات القائمة؟ وهل ينبغي النظر في اتباع نهج جديدة إزاء الدبلوماسية وتسوية النزاعات؟
- تضمنت مجموعة الإعلانات والاستعراضات والتقارير المعدة في عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، وتحديث حفظ السلام، والجزاءات، وبناء السلام، وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) طائفة واسعة من التوصيات والالتزامات بشأن كيفية تعزيز هذه الجوانب من عمل المجلس. فهل ثمة خطوات للتنفيذ ينبغي أن تعتبر أولويات فيما يتعلق بالعام المقبل؟

تقييم أداء مجلس الأمن في عام ٢٠١٦

أعرب المشاركون عن طائفة من الآراء بشأن مدى جودة أداء مجلس الأمن. وأشير إلى أن أعضاء المجلس جدّوا في عملهم في عام ٢٠١٦، حيث تناولوا نطاقا واسعا من المسائل والحالات الإقليمية. وأصدروا قرارات تجاوز عددها ما أصدر في السنوات الأخيرة، بما في ذلك العديد من القرارات ذات المحتوى الموضوعي القوي. فالقرار المتعلق بولاية العملية في مالي، على سبيل المثال، تضمن العديد من العناصر وقدم نهجا شاملا إزاء المسائل في ذلك البلد. وقد رفعت الجزاءات عن كوت ديفوار وليبيريا، مما يعكس التقدم المحرز في كلتا الحالتين. وأبدى المجلس وحدة الصف في دعم عملية السلام في كولومبيا، وكذلك في اختيار الأمين العام. وعزّز تعاونه مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في جنوب السودان والسودان وفي أماكن أخرى. واختتم المتكلم كلمته قائلا إن مجمل القول يتمثل في أن المجلس أوفى بالتزاماته في عام ٢٠١٦.

وعلق أحد المحاورين بالقول إنه بالرغم من عدم وجود أي مبررات للتراخي، فإن أعضاء مجلس الأمن أبدوا مرونة في التصدي للأخطار الناشئة، من قبيل أمن الطيران، وتمويل الإرهاب، وعودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية. وأبدى المجلس وحدة الصف في تحديد سبل مكافحة تلك الأخطار المشتركة، ويتعين الآن أن يعمل أعضاؤه معا لتنفيذ وفرض الخطوات التي اتفق عليها.

ووفقا لما قاله مشارك آخر، هناك ميل لدى بعض المراقبين إلى رسم صورة قائمة للغاية لأداء مجلس الأمن. فقد عززت الجهود التي يبذلها المجلس وأعضاؤه الدائمون الاستقرار في آسيا الوسطى والمنطقة الأوروبية الآسيوية، على سبيل المثال. ويمكن عزو بعض الصعوبات الحالية داخل المجلس إلى طرق التفكير المرتبطة بفترة ما بعد الحرب الباردة أو ما بعد الاستعمار. وسوف يستغرق الأمر بعض الوقت للتكيف مع الظروف المتغيرة في العالم، ولكن عقلية أعضاء المجلس بدأت بالتكيف.

وأشار أحد المتكلمين إلى سؤال مستقى من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها السيد لاك، فسأل عن سبب تدني مكانة مجلس الأمن في أعين الجمهور. فالقيام بالمزيد والقيام بالأفضل أمران مختلفان. وتشير الإحصاءات إلى أن حجم العمل الذي يضطلع به المجلس أكبر مما اضطلع به في أي وقت مضى، وليس إلى أنه يتناول التحديات العديدة بقدر أكبر من الاقتدار. وهناك حاجة

إلى تحديد ما ينجح وما يعترض سبيل إحراز المزيد من التقدم، فضلا عن كيفية إيلاء الأولوية لاستخدام الوقت وكيفية التعامل مع أصعب الحالات. ووفقا لما ذكره مشارك ثان، هناك مشكلة مزدوجة: أولا، يحاول المجلس أن يفعل أكثر مما تتيحه قدراته دون إنجاز ما تشتد الحاجة إليه في الوقت المناسب، وثانيا، يجري البت في عدد كبير للغاية من المسائل الأساسية في مجال السلام والأمن خارج المجلس. ويتعين على الأعضاء إعادة التأكيد على أن المجلس هو الجهاز الرئيسي لصون السلام والأمن الدوليين والتصرف وفقا لذلك أو الانتقال إلى أمور أخرى.

ودفع أحد المتكلمين قائلا إن التصورات العامة عن مجلس الأمن سلبية تماما بسبب عدم فعاليته في التعامل مع الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين ونزاعات أخرى في الشرق الأوسط. وأضاف قائلا إن أداءه أصيب بالضعف بسبب المصالح الوطنية لبعض الأعضاء، حيث تراجع احترام مبادئ ومقاصد الميثاق، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي بشكل عام إلى درجة مقلقة. ومن الصعب مساءلة المجلس، ويعود ذلك جزئيا إلى أنه لا يولي سوى القليل من الاهتمام لآراء أطراف النزاع ولا احترام قواعد السلوك الدولية. ووفقا لما ذكره مشارك آخر، أبرزت المناقشة بعض النجاحات الكبيرة، بالرغم من أن تبادل الآراء يتركز إلى حد كبير في معظمه على المجالات التي يمكن أن يحسن المجلس أداءه فيها في العام المقبل.

ورأى أحد المتكلمين أن مجلس الأمن يواجه أزمة أهمية لأنه ما فتئ يعمل في إعداد الورقات والوثائق وإصدار الضوضاء بدلا من إحداث تغيير فيما يتعلق بالمسائل البالغة الهامة المعروضة عليه. وما يقوم به هو التظاهر بالفعل وليس الفعل. وهو يتعامل مع النتائج باعتبارها غايات في حد ذاتها. ونتيجة لذلك، تصبح أهمية المجلس في محل شك عندما يجري تناول أزمات هامة من قبيل الحرب في الجمهورية العربية السورية والاتفاق النووي مع جمهورية إيران الإسلامية في أماكن أخرى. ولم ير ذلك الاتفاق إلا عدد قليل من الأعضاء قبل أن يطلب إليهم التصويت عليه. وأكد أحد المحاورين أن المجلس يتكلم أكثر مما يلزم وينفذ أقل مما ينبغي. بيد أن مشاركا آخر أشار إلى أن العديد من الاتفاقات التي توضع خارج إطار المجلس تقدم إليه بعدئذ لتنفيذها و/أو إعطائها الشرعية. ويتيح ذلك بعض المشاركة التفاعلية ويؤكد الأهمية المستمرة للمجلس.

وقيل إن مصداقية مجلس الأمن في خطر بالنظر إلى التصورات التي يحملها الجمهور والدول الأعضاء الأخرى عن أدائه. وقيل أيضا إن أهميته تصبح على المحك عندما يخفق في منع ارتكاب الفظائع الجماعية في الجمهورية العربية السورية وفي أماكن أخرى، مثل جنوب السودان والسودان واليمن. وذلك الشعور بالإحباط ملموس داخل المجلس ذاته. ورد متكلم ثان قائلا إن الناس ليسوا سذجًا وتوقعاتهم من المجلس ليست عالية بشكل مفرط. بيد أنهم يتوقعون أن يسعى الأعضاء إلى تحقيق مصالح المجتمع الدولي الأعم وليس فقط مصالحهم الوطنية. وأشار محاور ثالث إلى أن البلدان غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما البلدان النامية، أصيبت بخيبة أمل من أن المجلس لم يتناول مبادراتهم ومقترحاتهم. ويتناهم شعور بأن صوتهم لا يترك أي صدى.

ولقيت مسألة وحدة الصف داخل مجلس الأمن اهتماما كبيرا، أتى بعضه استجابة للتعليقات التي قدمها الأمين العام في العشاء الافتتاحي. وجرى التأكيد على أن هناك فرصة لبناء الوحدة التي تحققت فيما يتعلق بعملية اختيار الأمين العام، وكذلك فيما يتعلق بعملية السلام في كولومبيا، ولبنان، ومكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يشكل البحث عن موقف مشترك بشأن التحديات في مجال

عدم الانتشار فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وبالأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحدياً مستمراً، ولكن المجلس يمكن أن يبني على الوحدة التي حققها في سياق التعامل مع جمهورية إيران الإسلامية. وأشار مشارك آخر إلى أن قرارات المجلس تحمل وزناً أكبر من الناحية السياسية عندما يكون موحداً. ويبدو المجلس في حالة أضعف عندما يكون منقسماً.

وقارن أحد المتكلمين مجلس الأمن بأسرة لا يتفق أفرادها على كل شيء. وفي سياق السعي إلى تحقيق توافق الآراء، يحتاج المجلس إلى القبول بإمكانية وجود اختلافات مشروعة في الرأي يلزم الإعراب عنها وتسويتها. وينبغي ألا تكون الوحدة الهدف النهائي على الدوام. وفي هذا الصدد، ذكر أحد المشاركين بما قاله الأمين العام في العشاء، وهو أن قواعد عمل المجلس التي تتطلب توافق الآراء أثرت تأثيراً سلبياً في قدرته على العمل الحاسم والفعال. وأبدى أحد المحاورين موافقته على أن الاختلافات داخل المجلس يمكن أن تكون مشروعة وأن الأمين العام كان محقاً بشأن الجانب السلبي لاشتراط توافق الآراء فيما يتعلق بكل بيان صحفي.

وأشير إلى أن الوحدة داخل مجلس الأمن يمكن، من منظور سياسي، أن تحدث تغييراً عند التكلم إلى بلد آخر أو طرف في نزاع ما، ولكن ذلك ليس مطلوباً بموجب الميثاق ولا ينبغي المغالاة في التشديد عليه. وعلق أحد المشاركين قائلاً إن الأمين العام قدّم رأياً وجيهاً إزاء اشتراط توافق الآراء الكامل بشأن البيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، ولكن يتعين أن يدرك جميع أعضاء المجلس أن أي قرار يصدره المجلس ملزم بغض النظر عن آرائهم خلال عملية المفاوضات أو الطريقة التي يصوتون بها. ولن يؤدي التصرف بطريقة أخرى إلا إلى التقليل من شرعية المجلس وتقويض سمعته.

وأيد أحد المتكلمين الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن الآثار السلبية أحياناً لممارسة جميع الأعضاء لحق النقض فيما يتعلق بالبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، فأشار إلى أن ذلك يدل على أهمية تخصيص المزيد من الوقت أثناء الجلسات غير الرسمية للصياغة ووقتاً أقل للاستماع إلى البيانات الجاهزة لجميع البلدان الأعضاء. وإذا وافق أحد المشاركين أيضاً على ملاحظة الأمين العام، لاحظ أنها تؤكد الحاجة إلى إصلاح أوسع نطاقاً لعملية اتخاذ القرارات داخل المجلس، ولا سيما بالنظر إلى تواتر القرارات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق والميل إلى إصدار قرارات يتجاوز عددها ما يمكن أن ينفذ عملياً.

ووفقاً لما ذكره مشارك آخر، تأثرت الوحدة داخل مجلس الأمن سلباً في عدة مناسبات بسبب تصرفات القائم بالصياغة. ويملك القائمون بالصياغة القدرة على تعزيز الوحدة أو الانقسام بين أعضاء المجلس، بحسب ما إذا كانوا يأخذون بالحسبان مقترحات الصياغة المقدمة من أعضاء المجلس الآخرين. وقد حدث الانقسام في حالة القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بعمليات السلام والقرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية. وأشار محاوران إلى أن القائم بالصياغة يواجهون أحياناً مسائل صعبة من قبيل التوقيت وأفضل سبل المضي قدماً بعملية الصياغة.

وعلق عدد من المحاورين على ضرورة المحافظة على حاجز بين أكثر المسائل إثارة للخلاف والمسائل الأخرى التي تنطوي على عدد أقل من الخلافات. وجرى التأكيد على أن الخلافات بشأن الجمهورية العربية السورية، التي أحدثت انقساماً عميقاً في مجلس الأمن، بدأت بالتأثير في المداولات المتعلقة

بمسائل أخرى. وقد اعتمد القراران المتعلقان ببوروندي (٢٣٠٣) (٢٠١٦) وجنوب السودان (٢٣٠٤) (٢٠١٦) بأغليبتين صغيرتين، وكان التفاوض على البيانين المتعلقين بجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي أكثر صعوبة، وكان من الصعب الحفاظ على توافق الآراء بشأن البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية السورية هي المسألة الحاسمة في عصرنا، يواجه المجلس مسائل صعبة أخرى أيضا، مثل جنوب السودان وليبيا واليمن وعملية السلام في الشرق الأوسط. ولذلك من الضروري عدم ترك المشاكل المتعلقة بالجمهورية العربية السورية تعكر العمل الجيد الذي أنجز في مجالات أخرى. ووافق أحد المشاركين على هذا الرأي، مشيرا إلى أن تعزيز الحاجز أمر ضروري كي يكون أداء المجلس منتجا.

وجرى التأكيد على أنه ينبغي، بطبيعة الحال، القيام بمحاولات لمنع الخلافات المتعلقة بالجمهورية العربية السورية من الامتداد إلى مجالات أخرى، ولكن تبين أن القيام بذلك صعب جدا. وفي بعض الحالات، من قبيل الحالتين المتعلقتين ببوروندي وجنوب السودان، كان المجلس قريبا من الوصول إلى توافق الآراء إلى أن فرض البلد القائم بالصياغة مشروعا وطرحه قسرا على التصويت. وقد كان يمكن أن يؤدي المزيد من المفاوضات إلى جسر الخلافات المتبقية. وعلق أحد المتكلمين قائلا إن الحاجز يعمل، في الواقع، بشكل جيد نسبيا. بيد أن بعض المسائل يتربط موضوعيا ولا بد من أن يؤثر بعضها الآخر. وأشار متكلم آخر إلى أن أفضل طريقة للحفاظ على الحاجز تتمثل في التقيد بالقواعد.

وقيل إن مجلس الأمن يكون أكثر فعالية عندما يعمل بنشاط في الميدان سعيا لمنع نشوب النزاعات أو تصعيدها. فعلى سبيل المثال، كانت جهود الوساطة في غينيا - بيساو فعالة تماما. ووافق أحد المشاركين على أهمية الدبلوماسية الوقائية وحث على أن يستخدم المجلس أدوات المنع والوساطة بطريقة أكثر شمولا. وعلق متكلم آخر قائلا إن المجلس لا يتواصل بصورة كافية مع البلدان المعنية في الحالات التي يتناولها، مثل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، من الواضح أن بعض الأشياء التي وقعت في جنوب السودان كان يمكن أن تُمنع لو كان هناك عمل أكثر فعالية للمجلس في الميدان. وعلق أحد المتكلمين قائلا إن عدد الممثلين الدائمين الذين استمعوا إلى الإحاطات التي قدمها ممثلو المنظمات الإقليمية في المناقشة المفتوحة حول التعاون معها كان قليلا، في حين أن مشاركا آخر رد بالقول إن الأمر يمكن أن يكون قد حدث لأن أعضاء من المجلس لا يرون أن تلك المجموعات تضيف على الدوام قيمة إلى جهود الوقاية. وهم مسؤولون جزئيا عن المشكلة.

وذكر أنه يتعين إعلام كل من الجمهور وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بطريقة أكثر فعالية بالنجاحات المحققة في عمليات السلام والعمل الجيد الذي يقوم به حفظة السلام. وهناك العديد من القصص الجديرة بالإخبار عنها في أفريقيا، مثل الجهود الناجحة في كوت ديفوار وليبيريا والعمل الجيد الجاري في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. وقد ساعدت الزيارات المتعددة التي قام بها المجلس إلى أفريقيا في عام ٢٠١٦ الدول الأعضاء في الاطلاع على الجهود والعمليات الأوسع نطاقا التي تضطلع بها الأمم المتحدة وكيفية دعمها حسب الحاجة. غير أن أحد المتكلمين علق قائلا إن الإحاطتين المتعلقتين بجنوب السودان ومالي أبرزتا أيضا التحديات التي تواجههما. ومن الواضح بصفة خاصة أن البعثة في جنوب السودان تفتقر إلى القدرة على توفير الحماية الكافية للمدنيين والوفاء بولايتها. وتثير هذه التجارب مسألة ما إذا كان أداء الأمم المتحدة جيدا بما فيه الكفاية.

وأشار محاور آخر إلى أن المجلس لم يجز مناقشة سليمة بشأن التقرير المقدم من الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، ولم يتصرف أيضا بناء على توصياته.

وعلى الرغم من أن عملية اختيار الأمين العام تُرى عموما باعتبارها خطوة ناجحة إلى الأمام، أشير أيضا إلى مجالات لمواصلة التقدم في تحسين تلك العملية. وعلق أحد المحاورين قائلا إن النتيجة جيدة، لكن ثمة مشاكل تتعلق بالطريقة التي تعلن بها نتائج استطلاعات الرأي المبدئية وليس من الواضح ما إذا كانت تلك الاستطلاعات تمثل بالضرورة السبيل الأمثل لاختيار قائد بتلك الأهمية، نظرا لأن المنظمات الأخرى اعتمدت عمليات أكثر شفافية. ويتعين استخلاص الدروس من أجل تجنب المشاكل المماثلة في المستقبل. وأعرب مشارك آخر عن موافقته مؤكدا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يجرّج من انعدام الشفافية. ففي غضون ٥ أو ١٠ سنوات، من الوارد جدا أن يصدر قرار آخر عن الجمعية العامة يطالب بالشفافية الكاملة.

ورأى أحد المتكلمين أن مجلس الأمن بدأ في معالجة مسائل غير محورية فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين ويمكن أن ترى باعتبارها تعديلات على ولايات الهيئات الحكومية الدولية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى صرف الانتباه عن المسائل الأساسية وأثار في بعض الأحيان شواغل بشأن كيفية تفسير المادة ٢ (٧) من الميثاق. ولا يتسم عمل المجلس دائما بأنه قابل للتكيف مع الأزمنة المتغيرة كما ينبغي له، بالنظر إلى التركيز على السوابق حتى مع تغير الظروف. وأشار مشارك آخر إلى أنه لا تزال هناك خلافات داخل المجلس بشأن مدى العمومية التي ينبغي بها تصنيف الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين وبشأن الكيفية التي ينبغي بها فهم السيادة وأحكام المادة ٢ (٧) من الميثاق.

تحديات المستقبل

رأى عدد من المشاركين في الانتقال إلى أمين عام جديد يتيح فرصة للحوار ولاختبار أفكار ونهج جديدة. وأشار أحدهم إلى المقترحات التي قدمها في هذا الصدد السيد رود في العشاء الافتتاحي. وحثّ ثان على عقد اجتماع غير رسمي في وقت مبكر مع الأمين العام المقبل لإجراء استعراض شامل للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وإجراء تبادل للآراء بشأن الماضي قداما. واقترح ثالث إجراء حوار غير رسمي، من قبيل الحوار الذي يُجرى في حلقات العمل، مع الأمين العام الجديد، ربما على مائدة إفطار. وثقّى متكلم رابع على الفكرة، في حين أن متكلم خامسا اقترح أن يشارك الأمين العام مرة كل شهر في أحد الاجتماعات غير الرسمية للمجلس. وسيُفضل ذلك كثيرا على مآدب الغداء الشهرية الشديدة الجمود مع الأمين العام. ووفقا لمشارك آخر، هناك حاجة إلى عقد جلسة مبكرة قبل أن يتقلد الأمين العام منصبه، وكذلك إلى اجتماعات غير رسمية منتظمة معه، ربما مرتين في الشهر. وفي البداية، سيكون من المهم معرفة المزيد عن رؤيته، وكذلك ما يتوقعه من المجلس. وستوفر أيضا عمليات تبادل الآراء تلك فرصة لطرح أسئلة على الأمين العام عن خطته لإعادة هيكلة الأمانة العامة.

وبالنظر إلى أن مجلس الأمن يعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة الأكبر، دعا أحد المتكلمين إلى زخم جديد من الأمين العام لكسر حالة التوقوع وإيجاد تعاون أفضل فيما بين الإدارات. وفي كثير جدا من الأحيان، في مجال السلام والأمن، لا تعرف اليد اليمنى ما تفعله اليد اليسرى. وأيد ذلك محاور آخر قائلا إن الأمين العام الجديد سيحظى بالفرصة لزيادة الثقة وخفض عدد العوائق. وإذ وافق أحد المشاركين على ضرورة كسر حالة التوقوع داخل الأمانة العامة، حثّ على البدء بإجراء حوار

بين الأمين العام الجديد والمجلس بشأن كيفية الحفاظ على السلام بطريقة تتجاوز الفروق بين حفظ السلام وبناء السلام. وهذا مجال يتطلب طرقا جديدة في التفكير والتحليل. وشدد أحد المتكلمين على أن الوقاية الفعالة تتطلب درجة عالية من الثقة بين المجلس والأمين العام. ويمكن أن يجلب الأمين العام طاقة جديدة إلى هذا المسعى، في حين أن حوارا مبكرا بينه وبين المجلس يمكن أن يسفر عن تحديد نهج جديدة وأن يساعد على إرساء تلك الثقة الضرورية في نفس الوقت. ودعا محاور آخر المجلس إلى الاستعانة على نحو أشمل بأنشطة الوقاية والحوار والوساطة، مما يستتبع درجة أعلى من التعاون مع الهيئات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك مع الأمين العام والأمانة العامة.

وفي رأي أحد المشاركين، هناك فجوة هائلة بين ولايات حفظ السلام والقدرة على إنجازها. وأضاف قائلاً إن هذه المسألة ينبغي أن تُثار في وقت مبكر مع الأمين العام الجديد وإن المقترح الذي قُدّم في وقت سابق في حلقة العمل بأن يتناول المجلس التقرير المقدم من الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام بقدر أكبر من العناية مرحب به. وحثّ محاور آخر على إيلاء مزيد من الاهتمام للصلة بين حفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك للتعاون الأوثق مع لجنة بناء السلام. ووفقا لما ذكره متكلم آخر، يتعين على المجلس إيجاد سبل لتحسين نوعية القوات المقدمة لحفظ السلام، ودعم العمل السياسي للممثلين الخاصين للأمين العام، والتنسيق مع الوكالات الإنمائية في الحالات التي يتناولها المجلس.

وجرى التشديد على أن أهم التطورات الكبيرة في السنوات الأخيرة يتمثل في الازدراء التام للقانون الدولي الإنساني. فلم تعد المدارس والمستشفيات تعتبر ملاذات آمنة. ولم يعد مجلس الأمن قادرا على ضمان المساءلة في تلك الحالات، مما جعل مصداقيته في موضع التشكيك. وعلى الرغم من أن سلوك الجماعات المسلحة غير التابعة للدول يشكل جزءا كبيرا من المشكلة، فهي ليست الوحيدة التي ترتكب الجرائم. وينبغي أن يشكل عكس هذا الاتجاه أولوية عليا للمجلس. ولاحظ مشارك آخر أن هذا الاتجاه يمثل تحديا أساسيا لسيادة القانون، ويتعين أن يكون أداء المجلس أفضل عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الولايات ذات الصلة بحماية المدنيين.

وأشير إلى أنه على الرغم من أن هناك حدودا لمقدار ما يمكن لمجلس الأمن أن يوليه من اهتمام للمسائل الشاملة، من الضروري أن ينظر المجلس في هذه المسائل بجدية، نظرا إلى أنها ستصبح أخطار الغد. ويتعين أن يتكيف تفكير أعضاء المجلس مع الأخطار الناشئة التي تهدد صون السلام والأمن الدوليين. وأشار أحد المتكلمين إلى أن الطريقة التي يتصدى بها العالم لتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة يمكن أن تؤثر في السلام والأمن الدوليين. وعلق مشارك آخر قائلاً إن بعض أعضاء المجلس يعتقدون على ما يبدو أن المجلس ينبغي أن يتناول طائفة أوسع من المسائل في حين أن آخرين يرون العكس.

وذكرت عدة مسائل أخرى باعتبارها أولويات موضوعية لعام ٢٠١٧. ويتعين على مجلس الأمن الحفاظ على وحدته في التعامل مع خطر الإرهاب، بما في ذلك عندما تثار مسائل الإيديولوجية. ودعا أحد المحاورين إلى مزيد من الشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجزاءات، بالنظر إلى التحديات القانونية والسياسية. ورأى أحد المشاركين أن الأزمة في اليمن تستحق اهتماما ذا أولوية أعلى من المجلس. وإذا لم يجر التصدي للحالة على نحو أكثر فعالية، فهي يمكن أن تشكل توطئة لتحول جيوسياسي رئيسي يمكن أن يؤثر في القرن الأفريقي. وفيما يخص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سأل أحد المحاورين عما إذا كان ينبغي إيلاء المزيد من التفكير لإحياء عملية سياسية تحل محل المحادثات

السداسية الأطراف المعلقة. فالجزءات وحدها قد لا تشكل أسلوب عمل ملائم. وردا على ذلك، أشير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضت الحديث عن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة ويبدو أنها لا ترغب إلا في التحدث إلى الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد ثنائي. وانصب التركيز، للأسف، على الأمد القصير، في وقت يتعين التفكير فيه في المستقبل الأبعد مدى للشعوب هناك.

وقيل إن تحسين التعاون مع الترتيبات الإقليمية سيسهل تحديا كبيرا في عام ٢٠١٧، شأنه شأن وضع تقسيم فعال للعمل مع سائر هيئات الأمم المتحدة. ووفقا لما ذكره أحد المشاركين، هناك حاجة إلى مزيد من التفكير بشأن كيفية اضطلاع الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بدور في عملية صنع القرارات السياسية الدولية الأوسع نطاقا. وفيما يتعلق بالمجلس، تتمثل المسألة في كل من العلاقة بالصيغ والعمليات الأخرى والتفاعل مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، على أساس مستمر. وعلق متكلم آخر قائلا إن المجلس سيكون مستعدا للاستماع إلى أفكار جديدة بشأن تلك المسائل.

وعلى غرار حلقات العمل السابقة، جرت مناقشة مستفيضة للعلاقات بين أعضاء مجلس الأمن. وافتراض أنه ينبغي للأعضاء الـ ٥ الدائمين أن يتواصلوا أكثر مع الأعضاء الـ ١٠ المنتخبين، في حين أنه ينبغي للأعضاء الـ ١٠ المنتخبين أن يتواصلوا أكثر مع دوائهم الانتخابية الإقليمية، وهذا من شأنه أن يعزز فعالية عملهم في المجلس. ورد أحد المتكلمين قائلا إن الخلافات حول معظم المسائل لا تصنف بهذا الشكل في الممارسة العملية لأنه عادة ما تكون هناك طائفة من الآراء ضمن كل من مجموعة الأعضاء الدائمين ومجموعة الأعضاء الـ ١٠ المنتخبين. وعلق مشارك آخر قائلا إن الهدف هو الوصول إلى توافق الآراء بين جميع الأعضاء. ووافق أحد المحاورين على أنه لا توجد انقسامات نهائية بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين فيما يتعلق بمعظم المسائل، ولكن هناك سقف من الصلب، وليس من الزجاج، بينهما عندما يتعلق الأمر بالنقض وغيره من الامتيازات التي تأتي مع المركز الدائم داخل المجلس.

وأشير إلى أنه عندما يرفض الأعضاء الدائمون الابتكار، يؤدي ذلك إلى وحدة الصف بين الأعضاء المنتخبين، مما يجعلهم يتصرفون كفريق لمحاولة معالجة أوجه القصور في طريقة أداء مجلس الأمن. ووفقا لمتكلم آخر، ليس هناك فرص كافية لعمليات تبادل الآراء فيما بين جميع أعضاء المجلس الـ ١٥. وينبغي أن يبذل الأعضاء الدائمون جهدا أكبر للتواصل مع الأعضاء المنتخبين على أساس أكثر انتظاما. وسأل أحد المحاورين عما ينبغي أن يقوم به الأعضاء المنتخبون عندما يكون الأعضاء الخمسة الدائمون منقسمون بصورة عميقة؟ وكيف يمكنهم أن يحدثوا تغييرا؟

وأشير إلى أن أكبر تحد يواجهه مجلس الأمن بصفة عامة في العام القادم سيكون التنفيذ. وعلق مشارك آخر قائلا إن من بين المجالات التي يحتاج المجلس إلى القيام بعمل أفضل فيها تحسين دور القائمين بالصياغة، وتحقيق المزيد من وحدة الصف، وتحسين التنفيذ والإنفاذ، وتعزيز حفظ السلام، والحصول على المزيد من الزيارات إلى الميدان، وضمان المساءلة، والعمل مع الأمين العام الجديد.

شحن الأدوات

اقترح أن يُجري مجلس الأمن مناقشة جادة بشأن كيفية استخدام أدواته بصورة أكثر فعالية وإنتاجا. فالافتقار إلى استراتيجيات الخروج فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام أو إلى بنود الانقضاء الموقوت لنظم الجزاءات يجعل تلك العمليات والنظم أقل استجابة للظروف والاحتياجات المتغيرة.

وفي كثير من الأحيان، يجدد المجلس الولايات دون أخذ الاعتبار الكافي للظروف في الميدان. وتعامل الولايات المركزية وغير الواقعية باعتبارها نماذج وتطبق على حالات جديدة دون الاعتراف باختلاف الظروف. وأكد أحد المشاركين أنه ثمة شعور متزايد بالإرهاق فيما يتعلق بحفظ السلام، بسبب عدم إيلاء الاهتمام الكافي لتجديد الولايات. فعلى سبيل المثال، نشرت الأمم المتحدة أفراداً لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية طوال عقود، لكن المجلس لم يقيّم ما إذا كان أي شيء قد تحقق. وهناك حاجة إلى المزيد من جهود بناء السلام هناك وفي أماكن أخرى، ويجب أن تؤخذ آراء السكان المحليين في الاعتبار على نحو أكمل. ويتعين على الأعضاء التواصل مع الأمين العام الجديد بشأن البدء بعملية تفكير جديد بشأن هذه المسائل.

ووافق أحد المحاورين على أن عمليات التجديد لحفظ السلام أصبحت روتينية، مشدداً على أن التطورات في جنوب السودان تؤكد ضرورة إيلاء أولوية أعلى للمشاورات المتعلقة بحفظ السلام. وقلما يحضر السفراء الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات أو دورات الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. ولا تزال المسائل الأساسية، مثل التدريب والقدرات، تشكل تحديات لم تواجه بعد. ولا يكفي مجرد ترك هذه المسائل في أيدي إدارة عمليات حفظ السلام. وأجاب متكلم آخر بالقول إن حفظ السلام يمثل أفضل اختراع للأمم المتحدة، لكنه يواجه مشاكل ويحتاج إلى تجديد.

ولوحظ أن الجزاءات المحددة الأهداف يمكن أن تكون أداة قيمة للوقاية إذا طبقت في الوقت المناسب وبطريقة فعالة واستهدفت الأفراد المناسبين. وأضاف أحد المشاركين قائلاً إن تعزيز التعاون مع الترتيبات الإقليمية يمكن أيضاً أن يحسن سجل مجلس الأمن في مجال منع نشوب النزاعات. بيد أن المجلس وجد صعوبة في الاتفاق على بيان صحفي عن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. وعلق محاور آخر بالقول إن الوقاية هي في حد ذاتها مسألة شاملة يمكن أن تستخلص الأفكار على أفضل نحو من مجموعة متنوعة من المنظورات والتخصصات التي يقع بعضها خارج نطاق المفاهيم التقليدية للأمن. وفيما يتعلق بتعزيز الجهود في مجال الدبلوماسية الوقائية، دعا أحد المتكلمين إلى أن يتواصل المجلس على نحو أوثق مع المنظمات الإقليمية ولجنة بناء السلام.

وأكد أحد المشاركين أن زيارات مجلس الأمن إلى المناطق المثيرة للقلق يمكن أن تشكل أداة فعالة للدبلوماسية الوقائية. ومن الأمثلة على ذلك الزيارة المقبلة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأضاف أحد المحاورين قائلاً إن زيارات المجلس إلى جنوب السودان والصومال ومالي كانت مفيدة للغاية في توفير فرصة لرؤية ما يحدث على أرض الواقع بصورة مباشرة. بيد أن التحدي يتمثل في المتابعة الأكثر منهجية عندما يعود الأعضاء إلى نيويورك. وإذ أشار أحد المحاورين إلى أن المجلس على وشك القيام بزيارته الخامسة من هذا القبيل في عام ٢٠١٦، أيد التأكيد على قيمة الزيارات فيما يتعلق بالتوعية والدبلوماسية الوقائية. لكنه قال إن ثمة أسئلة بشأن تكاليفها وكيفية تحقيق أقصى قدر من الفائدة منها. وتشكل المتابعة مشكلة، كما يتضح من الزيارة الكاشفة إلى جنوب السودان التي ساعدت على إيجاد فهم مشترك للمشاكل هناك لكنها لم تُطرح في أي جلسات متابعة للمجلس بكامل هيئته.

واتفق أحد المتكلمين مع من أعربوا عن قلقهم إزاء التراجع في احترام القانون الدولي الإنساني. وهناك حاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب في تلك الحالات وسيكون من المفيد أن يعدّ مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة ورقة بشأن كيفية التمكن من القيام بذلك. وعلق مشارك آخر قائلاً إن حالة الجمود في مجلس الأمن في مواجهة الارتكاب المتكرر للفظائع الجماعية في الجمهورية العربية

السورية أدى إلى إحباط الجمهور والدول الأعضاء على السواء. وقد أدى عدم الاتفاق على إجراءات فعالة إلى وضع الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي بـ "عدم تكرار ذلك أبدا" موضع التشكيك وأعطى زخما للجهود الرامية إلى الوصول إلى ضبط النفس في استخدام حق النقض في مثل تلك الحالات. ووفقا لما ذكره أحد المحاورين، لا يمكن أن تكون هناك مساءلة ما لم يجرز المجلس تقدما فيما يتعلق بإنهاء الإفلات من العقاب.

وقيل إن نظام القائمين بالصياغة ركز العمل الأساسي لمجلس الأمن في أيد قليلة جدا. ويحدد القائمون بالصياغة عموما ما سيفعله أو يقوله المجلس. وأشار أحد المتكلمين إلى أن نظام القائمين بالصياغة يمكن أن يعدل، من خلال إدماج عضو من أفريقيا بصفة مشارك بالصياغة فيما يتعلق بالحالات في أفريقيا، على سبيل المثال. ويمكن أن يكون من المفيد استكشاف هذه الخطوات في عام ٢٠١٧. ووفقا لما ذكره محاور آخر، أسفر تمرد للأعضاء المنتخبين عن بعض الإصلاحات المتواضعة في كيفية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية، ولكن لم يجرز سوى القليل من التقدم فيما يتعلق بالمسألة الأهم المتعلقة بكيفية اختيار القائمين بالصياغة وأدائهم لعملهم. وفي كثير جدا من الأحيان يتصرف القائمون بالصياغة بطريقة سرية للغاية ولا يرى معظم الأعضاء مشاريع القرارات في وقت مناسب.

وجرى التأكيد على أن الممثلين الدائمين لا يشاركون بصورة كافية في أعمال مجلس الأمن، حيث يعتمدون أكثر مما ينبغي على المنسقين السياسيين، بما في ذلك فيما يتعلق بصياغة القرارات والتفاوض عليها. فالمنسقون المقيمون ليسوا في وضع يمكنهم من تجاوز مواقفهم الوطنية إلى حد بعيد بشأن هذه المسائل ذات الصبغة السياسية الشديدة، في حين أن الممثلين الدائمين يمكن أن يتمتعوا بهامش أكبر من الحرية. وفي الهيئات الفرعية، قلما يشارك السفراء ما لم يكونوا في موقع الرئاسة. ورد أحد المتكلمين قائلاً إنه عندما يتعلق الأمر بزيادة مشاركة الممثلين الدائمين في الصياغة، فليس من الواضح ما إذا كانت النتائج ستكون أفضل أو أسوأ. وعلق أحد المحاورين قائلاً إن الممثلين الدائمين نادرا ما يجتمعون في نيويورك لإجراء تبادل للآراء الموضوعية على غرار ما يقومون به في حلقة العمل. وسيكون من الصعب عليهم أن يكرسوا الوقت اللازم لإجراء مفاوضات تفصيلية بشأن لغة المشاريع، التي كثيرا ما تتوقف على نصوص سابقة. ورأى أحد المشاركين أنه سيكون من المفيد أن يقدم الممثلون الدائمون منظورات أطول أجلا وأكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي للمفاوضات المتعلقة بالصياغة. ويمكن أن تترك المسائل التفصيلية للخبراء.

الجلسة الثانية

أساليب العمل والهيئات الفرعية

مدير الجلسة

السفير كورو بيسهو

الممثل الدائم لليابان

المعلقون

بيتر إيليتشيف

الممثل الدائم بالنيابة للاتحاد الروسي

السفيرة ميشيل سيسون

نائبة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة

السفير فولوديمير يلتشنيكو

الممثل الدائم لأوكرانيا

تضمن جدول أعمال الجلسة الثانية الأسئلة التالية:

- سارت عملية اختيار الأمين العام الجديد جيدا على نحو جدير بالملاحظة، حيث حصل اختيار بتوافق الآراء في مجلس الأمن بصورة أيسر مما توقعه العديد من المراقبين. فهل تسرت العملية أو تعقدت من جراء الابتكارات التي أُخذ بها في عام ٢٠١٦ في كل من طبيعة التعاون مع الجمعية العامة والتدقيق العلني والأكثر صرامة في المرشحين؟ وهل كان يمكن أن يكون الاختيار مختلفا فيما لو اتبعت الإجراءات الأكثر سرية التي كان يُؤخذ بها في الماضي؟ وفي نهاية المطاف، يبدو أن الاعتبارات الجنسانية والجغرافية لم تكن مسيطرة. فلماذا؟ وما هي الدروس التي ينبغي استخلاصها من سير العملية في عام ٢٠١٦؟ وهل ينبغي النظر في إجراء إصلاحات إضافية في العملية في المستقبل؟
- يولي الميثاق للأمين العام مسؤوليات هامة من حيث مساعدة وتيسير عمل مجلس الأمن، وما فتئت هذه المسؤوليات تتوسع بفعل الممارسة على مر الزمن. ومع تقلد الأمين العام الجديد منصبه في نفس الوقت الذي تدخل فيها دفعة عام ٢٠١٨ المجلس، هل ينبغي النظر في أي تعديلات لطريقة تفاعل المجلس والأمين العام ودعم أحدهما الآخر؟ فعلى سبيل المثال، ثمة شواغل أُعرب عنها في حلقات العمل الأخيرة بشأن طريقة إجراء مأدبة الغداء التي يقيمها الأمين العام شهريا لأعضاء المجلس. فهل تدعو الحاجة إلى تعديلات لجعل هذه الفرص ذات صبغة رسمية أخف وطابع تفاعلي أكبر وإنتاجية أكثر؟
- في عام ٢٠١٦، أُجري انتخاب الأعضاء الجدد في مجلس الأمن في وقت أبكر من ذي قبل، وذلك جزئيا لإتاحة فترة أطول لهم للاستعداد لمسؤولياتهم الجديدة. فهل يرى الأعضاء المنتخبون حديثا أن هذه الفترة الانتقالية الأطول تعطيهم في الواقع مزيدا من الفرص لمراقبة كيفية عمل المجلس ومعرفة ما يترتب على عضويتهم؟ وهل يلزم بذل جهود إضافية في هذا الصدد؟
- في السنوات الأخيرة، كان اثنان من أبرز الشواغل التي أُعرب عنها في حلقات العمل يتعلقان بالكيفية التي يجري بها اختيار رؤساء الهيئات الفرعية والكيفية التي يقدم بها الدعم لهم من حيث استعداداتهم للاضطلاع بهذه المسؤوليات الجديدة. وفي عام ٢٠١٦، سعت مذكرتان من رئيس مجلس الأمن (S/2016/170) المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ و (S/2016/619) المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦) إلى معالجة هذه المسائل. فهل نُفذت التدابير والعمليات المبينة في هاتين المذكرتين على نحو كامل ومستمر؟ وهل أسفرت عن عملية تتحلى بقدر أكبر من التفاعل والتشاور والشفافية، ولا سيما فيما يتعلق باختيار رؤساء الهيئات الفرعية؟ وهل تدعو الحاجة إلى إجراء تحسينات أخرى؟

- تمثل موضوع آخر حظي باهتمام واسع في حلقات العمل الأخيرة في كيفية نشوء وتطبيق الممارسة غير الرسمية لممارسة بعض الأعضاء دور القائم بالصياغة فيما يتعلق بمسائل معينة. وأثني على العمل البالغ الأهمية الذي يضطلع به القائمون بالصياغة وعلى الدعوات إلى توسيع نطاق المشاركة في هذه العملية ليشمل أعضاء إضافيين. وأثيرت إمكانية أن يكون هناك مشاركون في الصياغة فيما يتعلق ببعض المسائل، ولا سيما في المسائل التي يمكن أن تكون فيها الخبرة الإقليمية الإضافية مفيدة. وفي عام ٢٠١٦، أخذ الأعضاء غير الدائمين زمام المبادرة فيما يتعلق ببعض المسائل. فما هي المشورة التي ينبغي أن يتلقاها الأعضاء المنتخبون حديثاً بشأن هذه المسألة؟ وهل ينبغي أن تولى هذه المسألة مزيداً من الاهتمام في المناقشات بشأن إصلاح أساليب العمل داخل المجلس أو هل تفي الممارسات الحالية بالغرض منها على أفضل نحو يمكن توقعه؟ وبصفة عامة، هل هناك تعاون كاف بين القائمين بالصياغة ورؤساء الهيئات الفرعية ذات الصلة؟
- أُشير في رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة من الممثل الدائم لليابان، تضمنت عرضاً للمناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل، إلى أن المناقشة ستشكل فرصة للمجلس ليقوم، بمشاركة الوفود المهتمة بالأمر من بين عموم الأعضاء، بالنظر في تنفيذ مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2010/507 وسائر المذكرات ذات الصلة من أجل تحديد الممارسات الناجحة وأوجه القصور المحتملة، والنظر في إجراء التعديلات اللازمة. وفي هذا الصدد، ما هي النقاط التي تبرز من المناقشة المفتوحة وما هي خطوات المتابعة التي يمكن النظر فيها؟
- لقد سلّم على نطاق واسع في حلقات العمل السابقة بأن المجلس من بين أكثر أجهزة منظومة الأمم المتحدة تكتيفاً من حيث اعتماد التحسينات في أساليب عمله. وفي هذه المرحلة، ما هي خطوات التنفيذ أو المجالات الإضافية التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية؟ فعلى سبيل المثال، على الرغم من الإعراب بشكل متكرر عن القلق في حلقات العمل السابقة، يقال إن الطابع الرسمي والتفاعلي للمشاورات لا يزال على درجة غير كافية. فلماذا يصعب إجراء تحسينات في هذا المجال وهل يمكن اتخاذ خطوات إضافية في هذا الاتجاه؟
- في السنوات الأخيرة، يبدو أن صيغ الاجتماع الجديدة أو المعدلة توفر للمجلس قدراً أكبر من المرونة فيما يتعلق بالنظر في طائفة واسعة من المسائل والحصول على مدخلات أوسع نطاقاً لاستخدامها في مداورات المجلس. فهل يجري استخدام الحوارات التفاعلية غير الرسمية والاجتماعات بصيغة آريا بصورة مناسبة وفعالة؟ وهل تستخدم المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بأكثر قدر ممكن من الفعالية؟
- من ناحية أخرى، أبدي العديد من التعليقات في حلقات العمل الأخيرة بشأن الفائدة المحدودة للمناقشات المفتوحة ومقدار الوقت الذي تستهلكه، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية، عندما لا تكون هناك متابعة كافية. فهل يمكن أن تكون هناك سبل لتنظيمها وإجرائها من شأنها أن تكون أكثر كفاءة وفعالية؟
- وفقاً لما ذكر في وثيقة "لمحة عامة عن ممارسات مجلس الأمن" لعام ٢٠١٥، عُقد ١٢ اجتماعاً رفيع المستوى، أي اجتماع واحد في الشهر وسطيًا. فهل ينبغي أن يسعى المجلس إلى المحافظة

على تلك الوتيرة؟ وعلى أي أنواع المواضيع يعود هذا الاهتمام الرفيع المستوى للمجلس بالفائدة وأي منها يمكن أن يُعالج بشكل أفضل باستخدام صيغ أخرى؟

- في حلقة العمل الأخيرة، جرت مناقشة للفائدة الممكنة لتوسيع نطاق استخدام بند جدول الأعمال المعنون "أي مسائل أخرى". ومنذ ذلك الحين، أصبح ذلك في الواقع ممارسة أكثر شيوعاً. فما هي آثار هذه الممارسة المتطورة وأين تُحدث تغييراً إيجابياً؟ وهل هناك أي جوانب سلبية محتملة؟
- اقترح في المذكرة S/2016/170 المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ عدد من التدابير لتعزيز الشفافية في الهيئات الفرعية للمجلس. في أي مدى يجري تنفيذ هذه الخطوات؟ وأين يلزم إحراز المزيد من التقدم؟ وشجعت المذكرة أيضاً الخطوات الرامية إلى تحسين التفاعل والتنسيق بين الهيئات الفرعية وفيما بينها وبين المجلس ككل. فهل يلزم اتخاذ خطوات أخرى في هذا المجال؟
- في بعض حلقات العمل الأخيرة، جرى الإعراب عن القلق إزاء الصعوبة التي يواجهها المجلس أحياناً في محاولة ممارسة الرقابة الفعالة على تنفيذ عمليات حفظ السلام ونظم الجزاءات وعمليات الإنفاذ التي يأذن بها. فهل يؤدي الإبلاغ المعزز من جانب قادة القوات والممثلين الخاصين للأمم المتحدة وزيادة تواتر بعثات المجلس إلى الميدان وتحسين الإجراءات الخاصة بلجان الجزاءات إلى التخفيف من حدة هذا الشاغل؟ وهل يلزم اتخاذ خطوات أخرى لتعزيز الاستعراضات الدورية للعمليات الجارية ونظم الجزاءات القائمة؟

تقييم التغيير وآفاقه

قبل إن تجربة إدخال تغييرات في أساليب عمل مجلس الأمن تمثلت في أن الكثير يمكن بمجرد أن يأخذ الأعضاء المبادرة، نظراً لأن أياً من ذلك لا يتطلب تعديل الميثاق. وذكرت أمثلة على "مجرد القيام بذلك" تضمنت وجبات الإفطار الشهرية بين الممثلين الدائمين، والجلسات الختامية التفاعلية، والتكلم في القاعة قبل الانتقال إلى المشاورات، والاستخدام الموسع لبند "مسائل أخرى" (المعروف أيضاً باسم "أي مسائل أخرى") في جدول الأعمال. ووفقاً لما ذكره عدة متكلمين، كانت حلقات العمل السنوية المعنونة "دخول معترك العمل على أتم الاستعداد" مفيدة في تحديد مجالات التغيير وفي استعراض مدى ما استطاعت تحقيقه بمبادراتها الخاصة. ورأى أحد المتكلمين أن الجميع خارج المجلس ينتقد أساليب عمله، ولكن عند الانضمام إلى المجلس ورؤيته من الداخل، تبدو الأمور مختلفة ويُدرَك مقدار ما أنجز في هذا الصدد. ويصبح الانطباع أكثر إيجابية.

وبالرغم من أن ورقة المعلومات الأساسية التي قدمها السيد لاك أكدت أن الأعضاء الدائمين يميلون إلى أن يكونوا أقل حماساً بشأن تغيير أساليب العمل من الأعضاء غير الدائمين، أجاب أحد المشاركين بأن الأمر لم يكن كذلك دائماً. وكان هناك عدد من التحسينات في أساليب العمل في السنوات الأخيرة، اقترح بعضها أعضاء دائمون وبعضها الآخر أعضاء غير دائمين. ويقوم رؤساء لجان الجزاءات بزيارات توضح التصورات والتوقعات. ويدعى أصحاب المصلحة الإقليميون إلى الاجتماع بأعضاء لجان الجزاءات، مما يساعد على التنفيذ. وتعزز الشفافية بالعدد المتزايد من الجلسات العلنية والبيانات الصحفية التي تصدر عقب جلسات اللجان، إلا أنه من المهم الإبقاء على شكل من أشكال التوازن في هذا الصدد. ويلزم عقد جلسات اللجان كجلسات خاصة.

وأكد أحد المشاركين أن من الصحيح أن الأعضاء الدائمين يميلون إلى أن يكونوا أكثر تفاعلاً بشأن التقدم الذي أحرز بشأن إصلاح أساليب العمل، في حين أن الأعضاء غير الدائمين أقل إيجابية إزاء ما أنجز. ورأى متكلم آخر أن هناك الكثير من الطقوس في ممارسات مجلس الأمن، التي يصعب على الأعضاء الجدد فهمها أو تغييرها. ووفقاً لما ذكره أحد المحاورين، كانت هناك مقاومة لفكرة وضع بند جديد في جدول الأعمال اقترحها وفد بلده ويتطلب الأمر عقد اجتماع بصيغة آريا لتثقيف أعضاء المجلس والتغلب على المقاومة. وردا على ذلك، وافق أحد المتكلمين على أنه يتعين على المجلس أن يكون أكثر انفتاحاً إزاء الأفكار الجديدة، سواء كانت تتعلق بجدول أعمال أو بأساليب العمل. والاتجاه يتحرك في هذا الاتجاه، على أي حال.

وعلق مشاركان بالقول إن الانتخاب المبكر للأعضاء الجدد كان خطوة مثمرة إلى الأمام، نظراً لأنه يتيح لهم المزيد من الوقت للاستعداد بشكل سليم قبل انضمامهم إلى مجلس الأمن. وذكر محاور آخر أنه كان من المفيد أن يفسح المجال لهم لحضور الجلسات للحصول على فكرة أفضل عن كيفية عمل المجلس وهيئاته الفرعية. ووفقاً لما ذكره أحد المحاورين، حان الوقت لتدوين بعض الابتكارات في أساليب العمل في إطار الجهود الجارية لترشيد ممارسات المجلس. واقترح أحد المتكلمين أن وضع استكمال لمذكرة الرئيس المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) قد يكون مناسباً وأن المجلس يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار الآراء المعرب عنها في المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل. وأشار إلى أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى يواصل تناول هذه المسائل على أساس مستمر.

وحدد أحد المتكلمين التعديلات التي أدخلت على عملية اختيار الأمين العام الجديد باعتبارها ابتكاراً هاماً آخر. وإن كان من المهم احترام أحكام الميثاق في هذا الصدد، فقد أدى إطلاق حوارات غير رسمية إلى إنتاج بعض المحادثات الهامة مع المرشحين. بيد أن مسألة كيفية إبلاغ نتائج استطلاعات الرأي الشكلية تتطلب مزيداً من التفكير، كما لوحظ في الجلسة الأولى. وأيد أحد المحاورين فكرة أن الحوار غير الرسمي مع المرشحين كان مفيداً، فأشار إلى أن الممارسة ينبغي أن تدرج في النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ولكن الجهد المبذول لإبقاء نتائج استطلاعات الرأي الشكلية سرية يتجاوب مع التفضيل الفطري لأعضاء المجلس للسرية. وقد أضر ذلك بمكانة المجلس وقوض مصداقيته. وقد حان الوقت لإضفاء الطابع الرسمي على العملية الجديدة من خلال قرار يتخذه المجلس على الرغم من عدم موافقة الجميع على ذلك. ورأى أحد المشاركين أن اختيار الأمين العام الجديد وعملية السلام الكولومبية كانا حدثين بارزين في عام ٢٠١٦، لكن الكثير مما تبقى أُفسد بسبب المواجهات السياسية. ورأى أحد المحاورين أن أساليب عمل المجلس ينبغي أن توضع على نحو ييسر منع نشوب النزاعات بوصفه مقصداً أساسياً لعمل المجلس.

الجلسات والمشاورات

قيل إن الجلسات أكثر وأطول مما ينبغي، وهي ممارسة غير مستدامة في القطاع الخاص. ويتعين أن يكون مجلس الأمن أكثر كفاءة وأن يستخدم الوقت على نحو أفضل. ودعا أحد المتكلمين إلى أن تكون الاجتماعات أقصر بحيث يكون مقدمو الإحاطات أفضل. وإذ وافق أحد المشاركين على ضرورة أن تكون الاجتماعات أقل استهلاكاً للوقت وعلى أن نوعية مقدمي الإحاطات الإعلامية لم تكن متكافئة، دعا إلى جلسات عملية المنحى لا تعقد إلا عند الضرورة. وينبغي ألا يجتمع المجلس

إلا عندما يتعين عليه ذلك. وفي رأي أحد المحاورين، سيكون فرض حدود زمنية على المداخلات مفيدا وينبغي ألا يكرر المتكلمون الآراء التي يبيدها مقدمو الإحاطات قبلهم. وينبغي أن تكون التعليقات موضوعية ومركزة على النتائج الممكنة. وأشار أحد المشاركين إلى أن الأمر لا يستغرق كثيرا من الوقت حتى يدرك العضو الجديد أن المجلس غير فعال في طريقة إجراء الجلسات. وأكد متكلم آخر أن الهدف هو جعل المجلس أكثر كفاءة وأكثر شفافية على السواء.

وأشير إلى أن مسألة الوقت ستكون أكثر حدة إذا وُسع مجلس الأمن، وينبغي بالتالي معالجة أوجه القصور في هذه المرحلة. ولعل الأفرقة العاملة أو أفرقة الصياغة تستطيع أن تساعد في تيسير إحراز تقدم بشأن مسائل محددة. ووافق أحد المشاركين على وجود ضرورة لمزيد من الكفاءة والتبسيط، مثلا عن طريق الجمع بين مناقشة الجزاءات والمناقشة الخاصة ببلدان بعينها، وإبقاء الاجتماعات قصيرة، واستعراض دورات الإبلاغ، وعدم عقد جلسات إلا إذا حدث أمر ما. وأشار متكلم آخر إلى أنه كلما كانت الجلسات أقصر كان الأمر أفضل، لكن الأعضاء يميلون إلى المبالغة في تقدير قوة الكلمة المنطوقة.

وجرى التأكيد على أن هناك الكثير جدا من المناقشات المفتوحة التي تدلى فيها بيانات مفردة الطول. وعندما يتولى الأعضاء غير الدائمين منصب الرئاسة، من المفهوم أن يروا الأمر باعتباره مسألة متوارثة، لكن ذلك يؤدي إلى عقد مناقشات مفتوحة بتواتر مفرط. وسأل أحد المشاركين عن قيمة المناقشات المفتوحة، نظرا لأن المفاوضات داخل مجلس الأمن عادة ما تجرى مسبقا دون أن تأخذ في الاعتبار الآراء التي سيجري الإعراب عنها لاحقا في المناقشات المفتوحة. وشكك أحد المتكلمين في فائدة المناقشات المفتوحة، فأشار إلى أن الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس قلما يحضروا، ولا يؤدي بالتالي غرض إيصال الرسائل بطريقة حسنة. وعلاوة على ذلك، هناك عدد كبير للغاية من تلك المناقشات، يصل إلى اثنتين أحيانا في شهر واحد. وعلى الرغم من هذه الشواغل، أشار أحد المحاورين إلى أن المناقشات المفتوحة تستخدم كوسيلة لإقامة روابط بين المجلس والجمعية العامة.

وذكر أحد المشاركين عدة سبل يمكن تحسين المشاورات من خلالها. وينبغي تشجيع مقدمي الإحاطات على أن يكونوا موجزين وأن يركزوا على المسائل الرئيسية، وهو ما ينبغي أن يطلب الرئيس إليهم مسبقا القيام به. وفي عملية اختيار مقدمي الإحاطات، ينبغي ألا يُتبع البروتوكول دائما إذا كان هناك مسؤولون أدنى مرتبة يتمتعون بخبرة وألصق وأنسب على أرض الواقع. كما أن استخدام قاعدة الإصبعين يؤثر بجعل المشاورات أكثر تفاعلا وإنتاجا. وأشار أحد المتكلمين قائلاً إن هناك ميلا بصفة عامة إلى الكثرة المفرطة في عدد مقدمي الإحاطات وهم يميلون إلى الإطالة المفرطة في الكلام. غير أن محاورا آخر اعترض بالقول إنه لا يوجد عدد كاف من مقدمي الإحاطات من ذوي المنظورات المستقلة، من قبيل من يمثلون الأوساط الأكاديمية أو المجتمع المدني.

ولاحظ أحد المتكلمين أن المشاورات أصبحت تتجسد إلى حد بعيد في تلاوة لبيانات خطية، تكرر في كثير من الأحيان ما سبق أن قاله مقدمو الإحاطات. ولا تستخدم قاعدة الإصبعين في كثير من الأحيان، لكنها توفر الأمل في جعل المشاورات أكثر تفاعلا وأكثر موضوعية. ويمكن تعزيز الشفافية إذا مكث الأعضاء في القاعة بعد أن تقدم إليهم الإحاطات بدلا من الانسحاب إلى غرفة المشاورات الأصغر. وأكد أحد المشاركين أن مشاورات مجلس الأمن ينبغي ألا تعتبر قاعة محكمة يدلى فيها ببيان ثم يغادر الشاهد. ومما يثير الشعور بالصدمة ألا يبقى المتكلمون للاستماع إلى الآخرين، نظرا

لأن المشاورات يفترض أن تكون تفاعلية. ووفقا لما ذكره محاور آخر، نشأت تلك الممارسة المؤسفة لأن البيانات التي تقدم في المشاورات تكون مكررة في كثير من الأحيان.

وأشير إلى أنه سيكون من المفيد لو كان بوسع مقدمي الإحاطات من الأمانة العامة تحديث المواد التي يقدمونها وإذا كان بوسعهم تقديم مواد بصرية لدعم عروضهم الشفوية، حسب الاقتضاء. وإذ لاحظ أحد المشاركين أن البيانات التي تقدم في المشاورات تميل إلى أن تكون مكررة، اقترح استخدام "صيغة توليدو" التي يجتمع بموجبها نواب الممثلين الدائمين في بداية كل شهر لفرز الوفود التي تريد أن تتكلم حسب المواضيع والنظر من ثم في تقسيم للعمل يمكن أن ينطوي على بيانات مشتركة بحيث لا يضطر كل وفد إلى أن يتكلم بشأن كل بند. وردّ أحد المحاورين قائلا إنه سيكون من المفيد استخدام صيغة توليدو على نحو أكثر تواترا، إلا أنه ينبغي التسليم بأن الوفود كثيرا ما تضطر إلى الإدلاء ببيانات بشأن مسائل معينة حتى لو سبق أن قال آخرون أشياء مماثلة.

وأشير إلى أن أحد السبل الكفيلة بالتشجيع على مزيد من التفاعل في المشاورات يتمثل في أن يطلب إلى الرئيس وضع جدول أعمال مشروح، ربما مع تحديد المسائل الثلاث الأكثر إلحاحا التي يتعين معالجتها. وفي رأي أحد المتكلمين، سيتطلب تحسين المشاورات اتباع الأعضاء نهجا أكثر انضباطا، وعدم الاكتفاء بإجراء تغييرات في أساليب العمل. ومن الضروري المحافظة على منحى عملي، بدلا من التركيز على التحليل الشيق والعروض الوصفية. وأشار أحد المشاركين إلى أن الهدف العام ينبغي أن يتمثل في زيادة الطابع غير الرسمي للمشاورات وزيادة التفاعل فيها. وأكد أحد المتكلمين أن خلاصة القول تتمثل في أنه يتعين على الأعضاء بذل مزيد من الجهد للاستماع إلى بعضهم بعضا. وكلما استمع المرء أكثر تعلم أكثر وأصبحت المداولات أكثر إثارة للاهتمام. وكلما ازداد مقدار ما يقدمه المرء في المشاورات ازداد مقدار ما يحصل عليه منها. وأيد ذلك أحد المحاورين قائلا، نعم، لا يستمع الأعضاء بعضهم إلى بعض بما فيه الكفاية. وهذا هو السبب في أن حلقة العمل قيمة جدا: هي أحد الأوقات التي يستمع فيها الأعضاء بعضهم إلى بعض بشكل فعلي. ووافق مشارك آخر على ضرورة الاستماع أكثر.

وقيل إن جلسات استكشاف الآفاق تثبت جدواها عندما تعقد في الأوقات التي تشتد الحاجة إليها. ولكن إذا ما أدرجت بصورة تلقائية في جدول الأعمال كل شهر، ستصبح روتينية ورتيبة، بحيث يضيع الغرض منها في نهاية المطاف. وعلق أحد المشاركين قائلا إنه من المفيد عقد جلسات استكشاف الآفاق بصورة أكثر تواترا، غير أنه يمكن تعزيزها باستخدام عدد أكبر من وسائل الدعم البصرية. ووفقا لما ذكره أحد المحاورين، ينبغي الحفاظ على الزخم وراء عقد جلسات استكشاف الآفاق. ووفقا لما ذكره أحد المتكلمين، يمكن أن تكون جلسات استكشاف الآفاق مفيدة جدا في تلمس ما يلوح في الأفق.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن ورقة المعلومات الأساسية التي قدمها السيد لوك ذكرت أنه أتفق في حلقة العمل التي عقدت العام الماضي على استخدام بند "أي مسائل أخرى" بصورة أكثر تواترا مما سبق ويبدو أن ذلك يتحقق. وقد أجريت، على سبيل المثال، مناقشة بشأن التطورات الراهنة في العراق أدت إلى اتفاق سريع على بيان صحفي دون تعليمات من العواصم. وإذ وافق أحد المشاركين على أن المناقشة بشأن العراق كانت مفيدة وأن استخدام بند "أي مسائل أخرى" يمكن أن يكون مثمرا، أشار أيضا إلى أن إجراء الاستعانة ببند "أي مسائل أخرى" استخدم بإفراط في حالات أخرى لمواصلة التكلم بشأن نفس البند دون وضعه على جدول الأعمال. وعلق أحد المحاورين قائلا إن المناقشات في إطار بند "أي مسائل أخرى"، سواء أشرّ أحد الأعضاء أو لم يسر من رؤية المسألة

تطرح للنقاش، هي دائما تبادلات فعالة وشيقة للآراء. وفي رأي أحد المتكلمين، كان توسيع نطاق استخدام بند "أي مسائل أخرى" في عام ٢٠١٦ تطورا مفيدا من حيث تيسير عمل مجلس الأمن وكان نتيجة مباشرة لحلقة العمل التي عقدت في عام ٢٠١٥.

العملية والإجراء والممارسة

فيما يتعلق بمسألة القائمين بالصياغة، قيل إنه ينبغي لهم أن يكونوا أكثر مرونة وشمولا من بداية العملية. وينبغي تجنب النمط الحالي، الذي تتمكن فيه مجموعة محدودة جدا من الأعضاء من الاطلاع على المشاريع الأولى التي تتاح بعدئذ لمجموعة أكبر نوعا ما قبل أن يطلع عليها جميع أعضاء المجلس. ويفضل أن يكون هناك نظام أقل اتساما بالطابع الرسمي. ووافق أحد المحاورين على أنه سيكون من المفيد جدا أن تعمم المشاريع على نطاق أوسع في مرحلة مبكرة من العملية. وعندما يسمح الوقت، سيكون من المفيد إجراء مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقررات. وأشار أحد المتكلمين إلى أن زيادة استخدام نظام للمشاركين في الصياغة ستشكل خطوة إلى الأمام، لا سيما فيما يتعلق بالحالات في أفريقيا وغيرها من الأماكن التي يمكن أن تكون الخبرة الإقليمية مفيدة فيها. ولاحظ مشارك آخر أن هذه القاعدة يمكن أن تنطبق أيضا على الشرق الأوسط. وفكرة المشاركين في الصياغة شيقة جدا وتستحق المزيد من المتابعة.

وقيل إنه ليس هناك ما يمنع الأعضاء من المبادرة إلى الصياغة بشأن أي موضوع كان. ويجاول القائمون بالصياغة عموما إشراك الجميع، لأن تنوع الآراء يمكن أن يعطي رؤى جديدة ونتيجة أفضل. وكان ثمة عدد من الحالات في الآونة الأخيرة نجح فيها أعضاء غير دائمين بدور القائم بالصياغة. وتساءل أحد المشاركين عما إذا كان من الصحيح دائما أن القائمين بالصياغة يرحبون دائما إما بالمشاركين في الصياغة أو بأعضاء آخرين يقدمون صيغة ما في أي وقت. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فهذا يمثل خطوة هامة جدا في الطريق الصحيح. ووفقا لما ذكره أحد المحاورين، يمكن أن يكون نظام القائمين بالصياغة أكثر إنصافا وديمقراطية. وقد نجحت ممارسة تعيين مشاركين بالصياغة في بعض الحالات وينبغي تشجيعها. وتكلم أحد المتكلمين عن تجربة إيجابية مع أحد المشاركين بالصياغة في عام ٢٠١٦ فيما يتعلق بمشروع قرار بارز، بالرغم من أن المسعى لم ينجح في نهاية المطاف. وعلق أحد المحاورين قائلا إن مسألة القائمين بالصياغة حساسة جدا، وأكد أن وجود قائم واحد بالصياغة يجعل عمل المجلس أكثر كفاءة، وإن كان أقل شرعية في أعين البعض. ومن شأن اشتراط وجود مشارك في الصياغة بصورة دائمة أن يجعل المجلس أقل فعالية، وإن كان أكثر تمثيلا. وعموما، يكمن السر بالنسبة لكل قائم بالصياغة في ممارسة هذا الدور بطريقة تشمل الجميع بأكثر قدر ممكن.

وإذ لاحظ أحد المشاركين أن مسألة اختيار رؤساء الهيئات الفرعية ذكرت في مواد المعلومات الأساسية لحلقة العمل بوصفها أحد الشواغل المستمرة وأن مذكرتين من رئيس مجلس الأمن (S/2016/170 و S/2016/619) تناولتا المسألة، أشار إلى أن بعض التقدم قد أحرز في تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية، إلا أن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل. ولم يف المجلس بهدفه المتمثل في تخصيص الرئاسة بحلول أوائل تشرين الأول/أكتوبر، ولكن العملية الاستشارية كانت ذات طابع تفاعلي أكبر مما كانت عليه في الماضي. وسيكون من المفيد الحصول على إيضاحات من الرئيس عن أسباب الخيارات. وأشار أحد المتكلمين إلى أن إقرار رئاسة بلده لأحد الأفرقة العاملة لم يصدر حتى نهاية كانون

الأول/ديسمبر. وبما أن انتخابات المجلس نُقلت إلى حزيران/يونيه، تساءل أحد المحاورين عن السبب في أن الإبلاغ بشأن الرئاسات استغرق حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، يُسَلَّم بأن هذا يمثل تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة وأن الميسرين بذلوا جهدا حقيقيا لتحسين العملية في عام ٢٠١٦. وعلق أحد المشاركين قائلاً إنه بالرغم من أن هناك مجالاً للتحسين، وقرّ التعيين السابق فرصة للتعرف على عمل الهيئات الفرعية بشكل أفضل. وبفضل العمل الجيد الذي قام به الميسرون، كانت عملية الاختيار تفاعلية. وأعرب محاور آخر عن تقديره لجهود الميسرين، قائلاً إن العملية كانت مرضية.

واقترح إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية تنظيم اجتماعات الهيئات الفرعية. وتبين أنه من الضروري تنظيم طائفة واسعة من أشكال الاجتماعات، بما في ذلك الاجتماعات الرسمية والاجتماعات غير الرسمية والمشاورات غير الرسمية الجانبية. ويوفر الشكل الأخير فرصة لدعوة خبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية يملكون معلومات ومنظورات تم الأعضاء. وأشار أحد المشاركين إلى أن ابتكار عقد اجتماع مشترك بين فريق عامل مواضيعي وإحدى لجان الجزاءات كان مثمرا، على الرغم من أن بعض الأعضاء أثار اعتراضات مبدئية. وواجهت كلتا الهيئتين شواغل مماثلة إزاء الجهات التي يمتثل إخضاعها للجزاءات.

وقيل إنه يتعين على الأعضاء الذين يتولون رئاسة لجان الجزاءات أن يهتموا للتأثير الإنساني للجزاءات وأن التقارير والتحليلات الصادرة عن الأمانة العامة والوكالات بشأن تلك المسائل ستكون موضع ترحيب. وسيكون من المفيد أيضا إجراء المزيد من المشاورات مع القائمين بالصياغة ذوي الصلة. ووفقا لما ذكره أحد المشاركين، قوضت قاعدة توافق الآراء قدرة لجان الجزاءات، فضلا عن هيئات فرعية أخرى، على إحراز تقدم. وكثيرا ما شكّلت المسائل السياسية عقبات في وجه عملها. والمشاركة في أعمالها، بخلاف مشاركة الرؤساء، كان مقتصرًا إلى حد بعيد على الخبراء، مما جعل تلك الأعمال غير متكاملة بالقدر الكافي مع عمل مجلس الأمن الأوسع نطاقا. وعلى الرغم من الحاجة إلى السرية في بعض الأحيان، يمكن أن تتخذ لجان الجزاءات خطوات نحو زيادة الشفافية، على سبيل المثال من خلال جلسات الإحاطة المفتوحة، والمشاورات مع البلدان المعنية، ونشر بعض الوثائق. وبشكل أعم، أكد أحد المتكلمين على أنه كانت هناك مناسبات، مثلا فيما يتعلق بالصحراء الغربية، جرى فيها إتاحة الوثائق للأعضاء الدائمين ولكن ليس لسائر الأعضاء. وهذه الممارسة تؤدي إلى نتائج عكسية.

وأشار أحد المتكلمين إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام في العشاء الافتتاحي بشأن شرط أن يعكس كل بيان صحفي وبيان رئاسي توافق آراء كامل، فأعرب عن إقراره لوجود هذا الشاغل. وتميل البيانات الصحفية إلى أن تكون طويلة بشكل مفرط وهي تصدر بتواتر أكبر مما ينبغي. ووفقا لما ذكره أحد المحاورين، تميل البيانات الرئاسية والبيانات الصحفية إلى جذب القليل من الاهتمام، وذلك جزئيا بسبب العملية المرهقة لكسب الإجماع الكامل التي تفضي إلى جعل الصيغة معقدة والتوقيت متأخرا للغاية. ومن أجل تحسين نظام التراسل الذي يعتمد على المجلس، حظي الرأي الذي أبداه الأمين العام بقبول حسن. ورأى متكلم آخر أن المشكلة لا تتعلق بهدف توافق الآراء على البيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، ولكن بواقع أنه يلزم تخصيص قدر أكبر من الوقت لإنتاج بيان منها. ومع مرور الوقت، ستزداد فرص أن تكون تلك البيانات ذات منحنى عملي. ووافق أحد المحاورين على هدف التوصل إلى توافق الآراء في معظم الحالات، على الرغم من أنه كان مشكلة في سياق تناول الصحراء الغربية.

وعلى الرغم من أن الزيارات التي يقوم بها مجلس الأمن إلى المناطق المثيرة للقلق يمكن أن تعود بفوائد هامة، أشير إلى أنه لم يكن من السهل دوماً الشروع بها نظراً لعدم توافق الآراء فيما بين أعضاء المجلس أو تردد البلدان المضيفة. فهل كان قرار المضي قدماً بزيارة من هذا القبيل قراراً إجرائياً أم غير إجرائي؟ وهل كان ثمة ضرورة لإجراء تصويت؟ وفي رأي أحد المتكلمين، فإن هذه الزيارات مفيدة بصورة خاصة قبل اتخاذ قرارات رئيسية بشأن الحالة، بالنظر إلى أن الأعضاء سيكونون أكثر استنارة بعد القيام بها. وعندما يسافر الأعضاء معا ويتوصلوا بعدئذ إلى قرار مشترك، سيسفر ذلك عن تعزيز شعورهم بالهدف المشترك وفهمهم المتبادل للحالة. وأكد مشارك آخر قيمة تلك الزيارات وأعرب عن أسفه لعدم القيام ببعضها بسبب غياب الإجماع. وقال إن هذه المسائل ينبغي أن تعامل باعتبارها مسائل إجرائية لا تشترط الإجماع.

وأشير إلى أن جميع الأعضاء ينبغي أن يكونوا معنيين بالعلاقات بين العواصم، والممثلين الدائمين، ونواب الممثلين الدائمين، والمنسقين السياسيين، والخبراء. فما هو تقسيم العمل الأمثل في حالة كل عضو من الأعضاء؟ وفي رأي أحد المشاركين، يمكن أن يكون النهج الثلاثي المسار المستخدم في الاتحاد الأوروبي في بروكسل مفيداً في الأمم المتحدة أيضاً. وفي إطار ذلك النهج، تحدّد الوفود مسبقاً المسائل التي ينبغي متابعتها وعلى أي مستوى: الممثل الدائم؛ أو نائب الممثل الدائم؛ أو المنسق السياسي/الخبير. وأعرب أحد المشاركين عن تأييده لذلك النهج على النحو الممارس في الاتحاد الأوروبي. وكما ذكر محاور آخر، يتغير تقسيم العمل من بعثة إلى أخرى بحسب أولوياتها الموضوعية، لكنه فكرة جيدة من حيث المبدأ. وينبغي أن يحضر الممثلون الدائمون الاجتماعات التي تهدف إلى تغيير التوجه بشأن مسألة ما أو اعتماد استراتيجية جديدة، وقد أثبتت اجتماعاتهم الحصرية التي تعقد على مآدب إفطار أنها مثمرة جداً وينبغي الاستمرار بها. ووصف أحد المحاورين هذا النهج الثلاثي المسار بأنه مثير للاهتمام. واقترح أحد المتكلمين أن يتولى الممثلون الدائمون قدراً أكبر من أعمال الصياغة وأن يقوموا بذلك أثناء المشاورات. وفي رأي مشارك آخر، ينبغي أن يشارك الممثلون الدائمون مشاركة أكبر على الصعيد الاستراتيجي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنتائج، بالرغم من أن ذلك لا ينبغي بالضرورة أن يمتد ليشمل الصياغة. ويبدو أن المنسقين السياسيين والخبراء يستمتعون أكثر.

وطلب أحد المشاركين أن تتضمن الإشارات إلى قرارات مجلس الأمن ووثائق الأمانة العامة تنويهاً بالموضوع وعدم الاكتفاء بذكر رقم وثيقة الأمم المتحدة. ووفقاً لما ذكره أحد المتكلمين، فإن بعض الطقوس، مثل تقديم الهدايا عندما يتولى رئيس جديد للمجلس مهامه أو إعلان أن مأدبة الغداء الشهرية تقام تكريماً للأمين العام، باتت بالية وتأتي بنتائج عكسية في وقت ينبغي أن ينظر فيه إلى تلك المناسبات باعتبارها مجرد جزء من أساليب عمل المجلس العادية. وأشار أحد المحاورين إلى أنه يبدو أن هناك اتفاقاً بشأن هذه النقاط. وينبغي الاكتفاء بأن يسمى الغداء غداء العمل الشهري. ولا تزال هناك بعض المسائل المعلقة المتصلة بالقواعد والإجراءات، مثل قواعد اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات الرئاسية والقيام بالزيارات. ومع ذلك، هناك اتفاق عام بشأن العديد من النقاط الأخرى، ولا ينبغي للأعضاء سوى اتخاذ تلك الخطوات دون التماس موافقة إضافية.

الشركاء والتواصل

جرى التأكيد على ضرورة بذل جهد أكبر للتواصل مع الجمعية العامة والمجموعات السياسية، مثل مجموعة الـ ٧٧ والمجموعات الإقليمية. ويمكن أن يساعد ذلك على تحسين العلاقات، فضلاً عن تجنب تصورات التعدي. وشكك أحد المتكلمين في فائدة التقييمات الشهرية لأعمال مجلس الأمن، متسائلاً عما إذا كان هناك من يقرؤها. فهل تستحق الوقت والجهد اللذين ينفقان في إعدادها؟ بيد أنه كانت هناك تحسينات كبيرة في التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة، الذي ينص الميثاق على تقديمه. وشدد أحد المحاورين على أن المجلس ليس نادياً، وينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من الانفتاح على العمل مع الجمعية والأطراف المهتمة الأخرى، نظراً لأن كل هيئة تتمتع بمجموعة من الكفاءات. وأشار أحد المتكلمين إلى ضرورة تحقيق التوازن بين مصالح كل من المجلس والجمعية والدوائر الانتخابية التي انتخبت الأعضاء. ويمكن استخدام الاجتماعات بصيغة آريا لمعالجة تلك المسائل الكبرى. وأشار أحد المشاركين إلى أنه قد يكون من المفيد دعوة ممثلي المنظمات الإقليمية أو الممثلين الدائمين الذين يعملون بصفة رؤساء للتشكيلات القطرية في لجنة بناء السلام إلى المشاركة في المشاورات ذات الصلة من وقت لآخر.

وذكر أحد المشاركين أن أحد أسباب العمل مع المنظمات الإقليمية يتمثل في تفادي التداخل. وفي بعض الأحيان، يبدو وكأن أعضاء مجلس الأمن جاهلون تماماً بالأنشطة التي تضطلع بها منظمات أخرى. وأكد أحد المشاركين أن المجلس يمكن أن يمضي إلى أبعد من ذلك بحيث يعمل مع الترتيبات الإقليمية، بما في ذلك في تقديم الدعم لما تبذله من جهود لمنع نشوب النزاعات وحلها. ووفقاً لما ذكره أحد المشاركين، يمكن تحقيق التنسيق المنتج مع الاتحاد الأوروبي من خلال زيادة الجهد المتبادل. وفي رأي أحد المحاورين، يمكن إيجاد سبل أكثر إبداعاً وأكثر ابتعاداً عن الطابع الرسمي لإيصال الرسائل إلى الجهات الفاعلة الإقليمية، على سبيل المثال من خلال محادثة يجريها الرئيس مع أحد الممثلين الدائمين الرئيسيين، أو القيام بمبادرة دبلوماسية، أو عقد جلسة تحاور. ولا يتعين أن ينطوي الأمر على استدعاء بلد ما إلى المجلس. وروى أحد المتكلمين كيف تواصل فريق عامل مع بلدان متضررة، مما أتاح لها المشاركة في بعض الجلسات والتعليق على بعض المشاريع.

وقيل إن دعوة الأطراف إلى القيام بأمر ما دون أن يطلب منهم الحضور إلى القاعة أو دون وجود أي آلية متابعة هي مجرد إيماء إلى النوايا. ويتعين أن يقوم مجلس الأمن بعمل أفضل في مجال التنسيق في مثل هذه الحالات، بحيث يوضح من هي الجهات التي ستقوم بأي من خطوات المتابعة، من قبيل القيام بمبادرات دبلوماسية باسم المجلس. ووفقاً لما ذكره أحد المحاورين، يتعين على المجلس التكلم مع البلدان المشتركة في الحالات المثيرة للقلق والاستماع إليها. وينبغي أن يدعو رئيس المجلس بعضاً من أولئك الممثلين الدائمين إلى نقل شواغل المجلس وإفساح المجال لهم، في بعض الحالات، للمشاركة في المشاورات. ووافق أحد المشاركين على ذلك بالقول، نعم، يتعين على المجلس أن يتكلم أكثر ويتواصل أكثر مع البلدان المدرجة في جدول أعماله. وأشار متكلم آخر إلى أهمية تشجيع البلدان التي تواجه الجزاءات على التفاعل مع أعضاء المجلس.

وجرى التأكيد على أن الأمانة العامة ينبغي أن تكون قادرة على التواصل مع الرئيس في أي مرحلة ترى فيها أن ثمة مسألة ذات أهمية تحتمل. ويجب الترحيب بزيادة التواصل مع الأمين العام. وسيكون من المفيد تقديم عدد أكبر من الكتب البيضاء من جانب إدارة الشؤون السياسية أو إدارة

عمليات حفظ السلام، لا سيما فيما يتعلق بالأماكن التي ليس للجميع سفارة فيها. وأكد أحد المحاورين على أنه ينبغي إيجاد الوقت لإجراء مناقشة مناسبة للتقرير الذي يقدمه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام بشأن مستقبل عمليات السلام. وأشار أحد المشاركين إلى أنه قد يكون من المجدي إجراء تبادل تفاعلي وغير رسمي للآراء مع الأمين العام بان كي - مون قبل أن يترك منصبه، من أجل الاستفادة من خبرته وتجربته، بما في ذلك في التعامل مع المجلس.

ورأى أحد المتكلمين أن مجلس الأمن يشبه الهيئة التشريعية للأمم المتحدة والأمانة العامة هي الفرع التنفيذي. وبالتالي، ينبغي أن تكون الأمانة العامة عملية المنحى وأن تركز على المساعدة في تنفيذ قرارات المجلس. ومن المفيد دائما في هذا الصدد أن تثير الأمانة العامة مسائل مع المجلس عملا بروح المادة ٩٩ من الميثاق. ووافق أحد المحاورين على ذلك قائلا إن الأمين العام ينبغي أن يكون دائما محل ترحيب للتفاعل مع المجلس. وينبغي أن يحدث ذلك على أساس أكثر انتظاما. وينبغي ألا تتردد الأمانة العامة في إخبار الأعضاء بما يحتاجون إلى الاستماع إليه، حتى وإن كان مختلفا عما يريدون سماعه. وعندما يتناول المجلس عمليات حفظ السلام، ينبغي ألا تهتم إدارة عمليات حفظ السلام على الإحاطات على الدوام، بالنظر إلى أن هناك جوانب أخرى لتلك الحالات، مثل بناء السلام أو الاعتبارات السياسية، تشمل المنظمة برمتها. وعلق أحد المتكلمين قائلا إن تواصل المجلس المباشر مع الممثلين الخاصين للأمين العام مخيب للآمال في بعض الأحيان، وبالتالي من الضروري أحيانا وضع ترتيبات لإجراء تفاعلات أقل اتساما بالطابع الرسمي في البعثات الوطنية، بالنظر إلى أن جميع أعضاء المجلس لا يبدون نفس القدر من الاهتمام بالضرورة في جميع الحالات.

الجلسة الثالثة

الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠١٦

مدير الجلسة

السفير إلبيو روسيلي

الممثل الدائم لأوروغواي

المعلقون

ستي حجار عدنان

نائبة الممثل الدائم لماليزيا

السفير إسماعيل أبرو غاسبار مارتينز

الممثل الدائم لأنغولا

السفير رومان أويارزون مارتشيسي

الممثل الدائم لإسبانيا

فيليمر ألفونزو مينديز غراتيرول

المنسق السياسي لجمهورية فنزويلا البوليفارية

السفير فيليب تولا

نائب الممثل الدائم لنيوزيلندا

التحديات والفرص

فيما يتعلق بإحدى الدول الأعضاء، تتمثل الأسباب الرئيسية للانضمام إلى مجلس الأمن في إظهار استعدادها للمساهمة في المسؤولية الجماعية عن صون السلام والأمن الدوليين، وإبراز المساهمات التي يمكن أن يقدمها اقتصاد ناشئ في طائفة واسعة من أهداف الأمم المتحدة، والسعي إلى تحقيق مجموعة محددة من الأولويات والمبادئ في مجال السياسات. ومن بين الأهداف المتعلقة بالسلام والأمن التي تسعى تلك الدولة إلى تحقيقها هناك إيجاد الحلول غير العسكرية لسلسلة من النزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا، ومعالجة التهديدات الإرهابية، والتماس نُهج جديدة إزاء تغيير المناخ والتهديدات التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة النامية، والنهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح.

وشدّد أحد المتكلمين على أن الأعضاء غير الدائمين يملكون سلطات محدودة داخل مجلس الأمن، المنظم بطريقة يحافظ فيها على الوضع الراهن. ورئاسة إحدى لجان الجزاءات عمل محبط لكنه هام. وتتيح صيغ الجلسات غير الرسمية فرصا لإبقاء الاهتمام منصبا على مسائل معينة يرغب بعض القوى الكبرى في إبقائها خارج جدول الأعمال من قبيل المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط أو الصحراء الغربية. وبالرغم مما يسببه المجلس من إحباطات، يشكل العمل فيه تجربة مثيرة، وفي المحصلة، ممتعة.

وعلق أحد المتكلمين قائلا إن تعاطي مجلس الأمن مع المسائل يميل إلى أن يكون دوريا وسطحيا وليس منتظما. وفي كثير من الأحيان، لا توجد استراتيجية أكبر لتوفير التوجيه ورسم معالم الطريق. وعموما، فإن المدخلات الفنية والتحليلات التي تقدمها الأمانة العامة غير كافية. وكثيرا ما يُفتقر إلى تفكير جديد. ووفقا لما ذكره أحد المشاركين، يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام للتفاوض على الولايات المتعلقة بعمليات السلام. ويتعين تجنب ما يسمى أثر شجرة عيد الميلاد. وهذا مجال يدعى فيه إلى تفكير استراتيجي جديد. ويدعو انقسام الأعضاء الخمسة الدائمين إلى القلق، ولكن هذه الحالات قدمت في بعض الأحيان أيضا فرصا غير متوقعة للأعضاء غير الدائمين لمحاولة إحداث تغيير. ولكن عندما يكون الأعضاء الخمسة متحدين، لا يتاح عادة سوى مجال ضئيل للأعضاء المنتخبين للتأثير في النتائج.

ولاحظ أحد المشاركين أن الحياة في مجلس الأمن يمكن أن تكون محبطة جدا للأعضاء المنتخبين، وتساءل عما يمكنهم القيام به ليكونوا أكثر فعالية. وهل هناك مكان لتجمع حركة بلدان عدم الانحياز داخل المجلس؟ وكيف يمكن تحسين العلاقات بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين؟ وأشار إلى أن معظم المسائل، باستثناء عدد قليل يتعلق بأساليب العمل، لا يصنف وفقا لتقسيم الأعضاء إلى دائمين وغير دائمين. فهناك تنوع بين كل من الأعضاء الـ ١٠ والأعضاء الـ ٥ بشأن معظم المسائل. وفي رأي أحد المتكلمين، ينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي لجميع الأعضاء في السعي إلى الوحدة داخل المجلس والضغط من أجل تحقيقها. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن يضطلع الأعضاء المنتخبون بدور أساسي في مساعدة الأعضاء الدائمين على التغلب على خلافاتهم.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن أنشئت من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المجلس ومساعدة جميع الأعضاء الـ ١٥ على أن يكونوا فعالين ومنتجين قدر الإمكان على السواء. ويستعين أعضاء المجلس الجدد، فضلا عن الحاليين، بخدماهم على نحو منتظم ومكثف. وجرى التشديد على أن شعبة شؤون مجلس الأمن توفر طائفة واسعة من المعلومات والمشورة التقنية إلى جميع الأعضاء الـ ١٥ بشكل منتظم ومستمر. وأوردت عدة إشارات إلى أحداث مقبلة ترمي إلى مساعدة الأعضاء الجدد في الاستعداد للانضمام إلى المجلس.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن أحد الإنجازات الرئيسية خلال فترة وجود بلده في مجلس الأمن تمثل في زيادة الاهتمام المولى إلى بناء الجسور وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة. ويتعلق مجال ثان من مجالات التحرك نحو الأمام بإصلاح أساليب عمل المجلس، كما يتجلى في الجهود الرامية إلى استعراض واستكمال مذكرة الرئيس S/2010/507، وفي العملية المجددة لاختيار الأمين العام الجديد، وفي الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز الشفافية واستيعاب الجميع. ووفقا لما ذكره أحد المشاركين، كانت إضافة مآدب الإفطار الشهرية لتسهيل المحادثة غير الرسمية بين الممثلين الدائمين الـ ١٥ ابتكارا مفيدا. كما شجع بعض الأعضاء الدائمين بعض الأعضاء غير الدائمين على تولي الصياغة في مسألة حساسة. وحظيت إتاحة تلك الفرصة بتقدير كبير، وإن كانت تنطوي على مسؤوليات هامة وعمل كبير. ووفقا لما ذكره أحد المحاورين، كانت هناك سلسلة من المبادرات بشأن أساليب العمل خلال السنتين الماضيتين. وتمثل تلك المبادرات تقدما حتى لمجرد أنها تبرز مدى الحاجة إلى مزيد من العمل. وقد حدّد العديد من الخطوات التي تتطلب المزيد من الدراسة في حلقة العمل الحالية، إضافة إلى عدد قليل منها يمكن تنفيذه على الفور.

الدروس المستفادة

قدم المشاركون العديد من النصائح إلى الأعضاء المنتخبين حديثا استنادا إلى الدروس التي استخلصوها من فترة عملهم في مجلس الأمن، بما في ذلك ما يلي:

- ركّزوا من البداية على الاستعداد والتماسك الداخلي. وينبغي للأعضاء المنتخبين استخدام الوقت الإضافي الذي يتاح لهم الآن لتنظيم شؤونهم واختبار مختلف التشكيلات والسيناريوهات والبروتوكولات.
- قبل الانضمام إلى المجلس، تواصلوا على صعيد ثنائي قدر الإمكان مع أعضاء المجلس العاملين. فهناك الكثير مما يمكن تعلمه منهم.
- حافظوا على صلات وثيقة مع العواصم والوزراء. واحصلوا على موافقتهم وقوموا بإدارة التوقعات وتوضيح الأولويات. وابنوا فريقكم؛ فسوف تحتاجون إليه. وأعطوا أعضاء الفريق بعض الإجازات. واستعينوا على أفضل نحو ممكن بنواب الممثلين الدائمين في فريقكم. وإذا أحسن فريقكم صنعا، فأنتم ستحسنون صنعا.
- فيما يتعلق بنظام القائمين بالصياغة، لا يتعلق الأمر بمن يقوم بالصياغة بل بكيفية قيامه بذلك. ويبدو أن التركيز ينصب دائما على الاحتفاظ بالصيغة المتفق عليها، ومن ثم عليكم بالبحث عن فرص لدعم صيغ جديدة قد توفر إمكانيات جديدة للتعامل مع حالات الجمود.

- تولوا الصياغة عندما تتاح لكم الفرصة للمضي قدما بمسألة ما. والأمر ينطوي على مسؤولية كبيرة وقدر كبير من العمل، لكنه ينطوي أيضا على فرصة لإحداث تغيير.
- عندما يكون الأعضاء الدائمون منقسمين، قد تكون هناك فرص لطرح بعض المواقف الوسطية. فابحثوا عن تلك الفرص.
- البلدان الصغيرة تستطيع، بل وينبغي، أن تحافظ على أصواتها المستقلة.
- يعرب المجلس عن التعاطف المناسب عندما يتعلق الأمر بالوقاية، لكنه متردد أكثر مما ينبغي، ومن ثم ينبغي للأعضاء المنتخبين أن يساعدوا في دفعه في الاتجاه الصحيح.
- لا تنسوا مسؤولية العضو أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة، على سبيل المثال من خلال الإصرار على أن تقدم الإحاطات المتعلقة بمذكرة الرئيس S/2010/507 بصيغة جلسات اختتام رسمية تدون محاضر جلسات لها بدلا من أن تكون اجتماعات إعلامية غير رسمية.
- المجلس هو أسرة كبيرة، ومن ثم توقعوا، عندما يقتررب موعد مغادرة المجلس، فقدان تلك العلاقات الوثيقة التي تبنى خلال سنتين من النشاط المشترك الكثيف.
- يتعين على الأعضاء غير الدائمين النضال لإيجاد سبل لجعل أصواتهم مسموعة. فاعتنموا الفرصة التي تتيحها الرئاسة، وخاصة لإجراء مناقشات تسلط عليها الأضواء بشأن مواضيع مختارة. وأيضا، استغلوا على أفضل نحو ممكن الصيغ غير الرسمية، مثل الاجتماعات التي تعقد في إطار صيغة آريا، والحوارات التفاعلية غير الرسمية، والجلسات التي يوجد بند "أي مسائل أخرى" في جدول أعمالها.
- واصلوا الابتكار؛ فتغيير أساليب عمل المجلس يأتي ببطء، لكن يمكن القيام به تدريجيا.
- تتطلب عضوية المجلس عملا شاقا، لكنها خبرة مهنية قيّمة جدا. فابقوا فيه.
- لا تلوموا المجلس على جميع علل العالم. وبدلا من ذلك، ركزوا على إحداث تغيير.
- ابحثوا عن سبل زيادة مشاركة الممثلين الدائمين في العمل اليومي للمجلس. ويمكن أن تساعد الاجتماعات المخصصة التي تعقد خارج الموقع في دفع جداول الأعمال قدما وبناء كتل مؤيدة داخل المجلس وخارجه.
- شجعوا على عقد جلسات التوعية بالحالة السائدة. وحثوا الأمانة العامة على تقديم المزيد من المعلومات المتكاملة وكسر الصوامع المؤسسية. وابحثوا عن فرص غير محضرة مسبقا كلما أمكن ذلك.
- تواصلوا مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات الفاعلة الإقليمية، واقتصروا في ذلك على حالات بعينها، نظرا لضيق الوقت.
- كونوا صبورين عند الدعوة إلى أفكار جديدة. فهي تستغرق وقتا كيما تنضج. فلا تتركوها.
- اعلموا أن الأمر يتطلب ١٥ عضوا فعالا لجعل المجلس فعالا. واعملوا معا لتحقيق أفضل النتائج من كل عضو. فكل عضو يأتي بشيء ما ويسهم به.

- تميل التحالفات داخل المجلس إلى التغيير بين مسألة وأخرى، وهي عادة لا تتطابق مع تقسيم الأعضاء إلى دائمين وغير دائمين. فاجتثوا عن الدعم لدى جميع أعضاء المجلس.
- اطلبوا الإرشاد والمشورة من الأعضاء الحاليين والأعضاء الذين توشك مدة عضويتهم على الانتهاء، وخاصة بشأن سبل إنجاز العمل. فخيرتهم لا تقدر بثمن. وتعلموا من المشاركين في حلقة عام ٢٠١٦.
- وعرض أحد المشاركين قائمة شخصية تتضمن ١٠ دروس للأعضاء الجدد، على النحو التالي:
 - الأول، لا تطلبوا تعليمات أبدا بشأن كيفية الإعداد للاجتماعات غير الرسمية. فأنتم لا تحتاجون إلى التقيد بطريقة عمل عضو آخر.
 - الثاني، ضعوا أولوياتكم لمدة السنتين التي تستغرقها عضويتكم. وحضروا لرئاستكم قبل ثلاثة أشهر من موعدها، لكن لا تراهنوا بكل شيء على ذلك، وإلا سيشعر فريقكم بالملل في ما تبقى من السنة. حققوا توازنا مناسباً في هذا الصدد.
 - الثالث، تناسوا كبرياءكم. ففي كثير من الأحيان يكون خبيركم هو من يتعين عليه أن يحافظ على الاتصالات الهامة على أرض الواقع.
 - الرابع، توقفوا عن الاندفاع وفكروا. ففي بعض الأحيان، يشكل التأمل والتفكير غير الاعتيادي أكثر المزايا قيمة.
 - الخامس، اسعوا إلى الحفاظ على الكتل الإقليمية المؤيدة لكم. وحاولوا مواصلة العناية بأصدقائكم.
 - السادس، حافظوا على صحة منسقيكم السياسيين وحددوا بديلاً جاهزاً عند الاقتضاء. فهم يكفون في عملهم، شأنهم شأن الخبراء، ولا يستغنى عنهم.
 - السابع، حاولوا تفادي أن تصبحوا رهينة للجنة الجزاءات التي تنتمون إلى عضويتها والخبراءكم، الذين سيقدمون إليكم تقارير تقنية مفصلة لتقدميها إلى المجلس لا تستطيعون فهمها. وبدلاً من ذلك، قدموا تقريراً خطياً وأعطوا المجلس آراءكم الخاصة شفويًا.
 - الثامن، ابتكروا، على سبيل المثال من خلال إقامة مآدب إفطار للوفود التي لديها توجه للعمل الإنساني سواء كانت في المجلس أو لم تكن.
 - التاسع، أقيموا علاقة عمل وثيقة مع شعبة شؤون مجلس الأمن، بالنظر إلى أنها تؤدي عملها بصورة جيدة جداً وأنتم ستحتاجون إلى مساعدتها في الاستعداد لرئاستكم.
 - العاشر، لا تملعوا. استعينوا بطبيب نفسي.
- وفي أعقاب اختتام الجلسة الثالثة، أدلى بكلمة ختامية كل من السفير فودي سيك، رئيس مجلس الأمن، والسفير كاي ساور، الممثل الدائم لفنلندا، وإدوارد س. لاك من جامعة كولومبيا.